

البراري

النقطة الرابعة في الميزان

214

338.91:B26nA

البراي ، راشد .

النقطة الرابعة في الميزان .

MAR 5

338.91

B26nA

MAR 19 60

NOV 11 60

JAN 4 61

MAR 19 61

27 JAN 65

النقطة الرابعة

في الميزان

بقلم
دكتور راشد البراوي

الطبعة الأولى

١٩٥٣

الثنى ١٠ ج

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي - باشا - القاهرة

cat. 6 Nov. 53

الاهل

الى الذين يجعلون البحث عن الحقائق بغيرهم
وغايتهم

حَقِيقَةُ الْإِنْفِلَابِ الْأَخِيرِ فِي مِصْرَ

تَأَلَّفَ

الرَّكْتُور رَاسِدُ الْبِرَاوِي

نفدت طبعته الأولى في أيام وصدرت الثانية مزيدة بشكل واضح ، وترجم إلى اللغة الانجليزية ، ورحبت به الصحافة في مصر والخارج .

أدق تحليل على صريح لثورة يولييه ١٩٥٢ ، مع بيان أهدافها وشرح الكثير مما تحقق منذ نشوبها .

حَرْبُ البَتْرُولِ

في الشرق الأوسط

تأليف

دكتور راشد البراوي

إن الطبعة الرابعة وتصدر بعد قليل تفوق سابقتها من حيث الكم والكيف إذ تزيد عن الثالثة أكثر من ١٢٠ صفحة . آخر الإحصائيات عن الثروة البترولية ، وجداول كاملة عن الشركات ورؤوس أموالها وامتيازاتها ، ومعامل التكرير وخطوط الأنابيب وحصص الحكومات طبقاً لأحدث الاتفاقيات ، ثم شرح واف للأزمات التي يكمن البترول وراءها . . إن هذه الطبعة وثيقة كاملة .

لا مثيل لهذه الطبعة في العربية في أية لغة أجنبية :

التمن : سيحدد عند صدور الكتاب في صورته الجديدة

موضوعات اليوم .. وكل يوم

يعالجها

الدكتور راشد البراوي

(١) مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط

(الطبعة الثانية)

(٢) الكتلة الاسلامية

إلى كل من يعنيه التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط

تقدم الكتاب الأول من نوعه : —

الدولة والنظم الاقتصادية

في الشرق الأوسط

ترجمة

الدكتور راشد البراوي

تأليف

أ. بونيه

الثنى ٤٥

(وثنى النسخة الانجليزية حوالى ١٢٠ قرشاً)

بالنسبة للرحمن الرحيم

تقديم

هناك شعارات وعبارات وألفاظ تظهر لمناسبة معينة أو بصدد حادث معين أو للاعراب عن غاية معلومة ، فإذا بالأسن تتلقفها وتردها ، وسرعان ما تكتسب أهمية خاصة تجعل لها مكانا في كتاب التاريخ ، تبعاً لمدى انتشارها أو للآثار التي قد تترتب عليها . وهذه الشعارات والعبارات والألفاظ لا تكتسب قيمتها إلا من حيث ما تدل عليه من معان أو ما تهدف إلى تحقيقه من غايات ؛ وكلما كان رد الفعل الناجم منها أكثر اتصالا بالمجال الدولي العام ، كان ذلك أدعى إلى شيوعها وازدياد قيمتها .

ومن هذا القبيل عبارة « النقطة الرابعة » التي - بالرغم من قصر العهد بظهورها - أصبحت حديث الأفراد والهيئات والحكومات والمجتمعات الدولية ، وراحت الأعلام تربط بينها وبين السياسة الدولية الحاضرة ، بصورة أو أخرى . وفي مصر تلقى العبارة على الأفواه وفي الصحف ؛ يرددها الساسة والمسؤولون ويتحدث عنها غير أولئك ، وعظم الضجيج وعلا الحديث وبخاصة منذ توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين حكومتى مصر والولايات المتحدة ، وما أعقب ذلك من اتفاقات فرعية .

وبما لفت نظري وأثار اهتمامي اني ما تحدثت مع أحد في موضوع سياسي أو اقتصادي ، الا وتطرق أذني عبارة « النقطة الرابعة » ، حتى ولو لم يكن لها صلة بموضوع الحديث أو النقاش . وكما انتهت على الأسئلة من الأصدقاء والأبناء . وأذكر أن صديقا من رجال الصحافة الممتازين وجه إلى طائفة من أسئلة تتصل بمجلس الانتاج القومي والمشروعات الانتاجية التي حققها أو التي يتوافر على دراستها وبحوثها ، وطلب إلى حين أفرغ من الاجابة عليها أن أتناول موضوع النقطة الرابعة بشيء من الشرح والتحليل . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل لقد تلقيت الكثير من الرسائل التي يطلب أربابها مني أن أعالج هذا الموضوع ولو في إيجاز ، عسى أن أوفق إلى إلقاء بعض الضوء عليه .

والكل يريد أن يعرف أشياء . . .
 ما معنى النقطة الرابعة وما أهدافها الحقيقية ؟
 هل تصحبها إلتزامات سياسية من قبل الدولة التي تسعى إليها وتناولها ؟
 وهل يترتب عليها الحصول على أموال أمريكية طائلة ، أو تؤدي إلى تدفقها ؟

وإلى أي حد تستطيع أن تسهم في تنمية الحياة الاقتصادية وترقية الأحوال الاجتماعية في البلدان التي لم تستكمل نموها ؟
 وهل هي استثمار مقنع ، أم أنها خدمة إنسانية ؟

هذه طائفة أو ألوان من التساؤل نلقاها . . وتتفاوت الإجابات ووجهات النظر بشأنها ، ويصل الأمر إلى حد التطرف في الترحيب بها أو رفضها . فهي عند البعض مصدر النعمة والخير ووسيلة التقدم ، وأداة للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، بينما نراها عند الآخرين مبعث نقمة ، وشرأ كبيراً ، وباباً ينفذ منه ذوو الأطماع .

إزاء هذا كله رأيت لزماً على أن أخرج هذا الكتيب الصغير المتواضع أحاول فيه عرضاً موجزاً لما يقال له المعونة الفنية ، مع تخصيص الجانب الأوفر منه لهذه « النقطة الرابعة » ، وسعيت جهدي أن أضمن هذه الصفحات الإجابة على الكثير من الأسئلة ، مما أشرت إليه وبما لم يتسع المجال لإيراده وذكره . وحرصت كذلك أن أعرض للأمر من مختلف نواحيه ، فأشرحه بالرجوع إلى الوثائق وأمثالها ، وأورد الآراء المختلفة وأجعل كلا متها يناقش الآخر ؛ تاركا - كما دق في معظم الأحوال - للقارئ أن يحكم بنفسه وأن يكون رأيه . ولكني أردت أمراً آخر ، ذلك هو أن أفتح المجال أمام القارئ لكي يستزيد المسألة دراسة من المؤلفات الأوفر مادة والأوسع مدى ونطاقاً . وإني لأرجو أن أكون قد تمكنت في هذا الحيز الصغير من إنارة السبيل أمام القارئ الذي ما زال أمر النقطة الرابعة يشغل باله واهتمامه .

الفصل الأول

التخلف الاقتصادي والاجتماعي

من العبارات التي شاع استعمالها في السنوات الأخيرة عبارة « البلدان المتخلفة » فنحن نطالعها في المؤلفات والصحف والمجلات ، ويكثر من استخدامها الساسة والكتاب ، كما نسمعها تتردد خلال المناقشات التي تدور في أروقة واجتماعات هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

وما من شك أن العالم خلال العصور المتعاقبة حتى اليوم كان وما يزال يشتمل على أقاليم وبلدان تتفاوت في درجة تطورها وتقدمها ، أو - بعبارة أخرى - من حيث المقدرة على حسن توجيه واستغلال الموارد البشرية والطبيعية والخبرات الفنية والثروات المعنوية ، من أجل تحقيق الهدف الدائم ألا وهو إشباع ما للجماعات من مطالب مادية واجتماعية ، تتنوع وتعدد ويرتفع مستواها من وقت إلى آخر .

إن التاريخ القديم يحدثنا عن الحضارات التي ارتفع لواءها في بابل ومصر وفارس وبلاد الإغريق ، كما تشهد بذلك الآثار الباقية حتى اليوم . وفي الوقت ذاته كنا نجد أقاليم واسعة على قدر وافر من التأخر

المادى والاجتماعى إذا ما قيست أحوالها ونظم الحياة فيها بمعايير تلك الحضارات . وفى العصور الوسطى بينما بلغت الدولة الاسلامية المترامية الأطراف شأواً بعيداً فى العلوم والفنون ونظم الحكم والإدارة وأساليب الإنتاج ووسائل التبادل ، ظلت شعوب عدة فى أوربا مثلاً تعيش فى حالة من البدائية تدعو إلى الدهشة . وإذا ما عبرنا الزمن ووصلنا إلى القرن التاسع عشر الميلادى وألقينا نظرة ، ولو غير متعمقة ، على القارة الأوروبية تراءت لنا صورتان ، كل منهما تخالف الأخرى . ففى إنجلترا لم يعد للاقطاع وجود بعد أن زال عملياً منذ القرن السادس عشر ، والنظام الصناعى الآلى ثبتت دعائمه وعلا صرحه حتى أصبح ذلك البلد « ورشة العالم » ، والديموقراطية السياسية قد حققت نجاحاً واضحاً فصار الشعب بمختلف طبقاته يشترك فى إدارة مصائر الدولة ، والعلوم التطبيقية راحت تتطور باطراد لخدمة الانسان ، ورؤوس الأموال تتراكم بسرعة ووفرة وتتدفق على مناطق العالم المتعددة فى صورة أو أخرى ، ومستوى الحياة أخذ فى الارتفاع وبخاصة بالنسبة إلى الطبقات الدنيا من المجتمع ، ذلك أن الغاية النهائية من التطور أن تصبح الطيبات والمنتجات بحيث يقدر على الاستفادة منها والتمتع بها الأفراد جميعاً . هذا فى إنجلترا ، أما فى بلاد مثل ألمانيا (وبخاصة قبل تكوين الاتحاد الألمانى) والروسيا فقد كان يسودها الاقطاع فى أسوأ صوره بعد أن فقد مزاياه ومبرراته التى جعلت منه إبان ظهوره عاملاً تطورياً أو مرحلة تقدمية ، والغالبية من

السكان تحترف الزراعة وتزاولها بأساليب بدائية ، ومستوى المعيشة أبرز معالمه الفقر والمرض والجهل .

بين الارقى والمتخلف

من هذا نرى بوضوح أن التاريخ ، منذ كتبه أو سجله الإنسان ، كان يعرف بلاداً متقدمة وأخرى لم تستكمل عناصر نموها الاقتصادي والاجتماعي بالقياس إلى المعايير المتطورة . ومعنى هذا أن الجماعة الإنسانية في صورتها الكلية لم تكن أبداً وليست حتى الآن في مستوى واحد أو متقارب من حيث الإفادة من إمكانياتها الطبيعية وغيرها . وإذن فالغاية من التطور دائماً أن يرفع من مستوى البلاد المتخلفة تدريجاً فيزيل أمثال هذه الفوارق ، عن طريق عملية متصلة من النقل من الأعلى إلى الأخفض أى نقل المعرفة والأساليب الفنية ، فهذا أشبه بطريقة نقل الدم من الجسم السليم إلى العليل ، أو عملية التسوية النسبية بين المرتفعات والمنخفضات . وذلك هنا برفع البلدان المتخلفة إلى مستوى الأرقى .

ولست تعوزنا الأمثلة على تأييد هذه الحقيقة ؛ ولسنا نعزم الرجوع إلى الماضي البعيد وإنما نؤثر الاعتماد على الأحداث القريبة العهد منا . فحين بدأت ألمانيا (قبل توحيدها) في الأخذ بأسباب الانقلاب الصناعي لم تأل جهداً في الاستعانة ، على أوسع نطاق ممكن ، بالخبراء والفنيين الإنجليز ، وبذلك استطاعت أن تقيم صرحها الصناعي على أسس قوية متينة .

وظلت اليابان حتى أواسط القرن التاسع عشر تعيش فى عزلة عن المدنية الغربية ، فلما أرغمت على فتح أبوابها أمام الغرب وتجارتها وخشيت سيطرته كما حدث فى جهات أخرى ، رأت لزما عليها أن تحاول اللحاق به عن طريق اقتباس أسباب قوته وتفوقه ، ومن هنا توسعت فى استقدام الخبراء ورجال الأعمال من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، دون أن يساورها أى نوع من مركبات النقص أو الخور أو يستبد بها الخوف من أن تكون الاستفادة من خبرات الغير وسيلة للسيطرة عليها لأن هذا رهن بطريقة الاستفادة وكيفية الحرص على الصالح العام . وهؤلاء الخبراء ، كل فى ميدانه ، هم الذين مكنوها خلال فترة قصيرة جداً بالقياس إلى أعمار الشعوب ، من تعديل نظمها السياسية والادارية ، وإقامة الصناعات المختلفة ، وتكوين جيش قوى حديث ، وبناء بحرية صار لها مقامها المرموق فى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى ، وتنقيح نظم التعليم بما يجعلها تتمشى مع موكب التقدم فى العالم المتطور .

ولما حدثت الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ اجتازت البلاد مرحلة من الحرب الأهلية والاضطراب الشامل حتى أوشكت اقتصادياتها على الانهيار . وإذا استقرت الأوضاع السياسية الداخلية قامت الحكومة بوضع برنامج طويل الأمد لتعبئة الموارد المتنوعة فى شتى الميادين المتصلة بالإنتاج ، وظهر ذلك أولاً على صورة مشروع للسنوات

الخمس . وهنا نجد هذه الحكومة تلجأ إلى الخارج فتستورد الآلات والمعدات التي تساعد على التنفيذ ، وتستقدم الخبراء والفنيين ورجال الاختصاص في النواحي التي لم تبلغ فيها القدر الواجب من الكفاية ، وكانوا من الانجليز والألمان والأمريكيين وغيرهم ؛ بل إن مشروع نهر الدنيبر الضخم قام بتصميمه والإشراف على تنفيذه الأمريكي هوفمان ومعه بعض معاونيه . حدث ذلك بالرغم من التفاوت البين بين الأنظمة السائدة في روسيا والبلدان التي ينتمي إليها أولئك الفنيون ، بل وبالرغم من التعارض بين أهداف الطرفين السياسية .

في هذه الأمثلة دليل واضح على أهمية المعرفة الفنية حين تطبق على استغلال ما يملك بلد معين من موارد وثروات وامكانيات . لقد كان تقدم ألمانيا الصناعي من معجزات التاريخ الأوربي الحديث ، وكانت نهضة اليابان خلال سنوات قلائل نسبياً مدعاة إلى الدهشة المقرونة بالإعجاب والتقدير ، ولكن ينبغي أن نذكر بين العوامل الحاسمة في إدراك هذه النتائج شعور هذين البلدين بالحاجة إلى الاستفادة مما لدى شعوب أخرى في العالم من خبرات فنية . قد ينطوى إقليم معين على منابع الثروة . وقد يضم المال اللازم ، ولكن أهله يعجزون عن استغلال ذلك كله لأنه تنقصهم الوسائل العلمية والفنية التي تمكنهم من ذلك .

ما معنى التخلف ؟

في عام ١٩٣٩ نشرت عصبة الأمم عرضاً للأحوال السائدة في ثلاث وخمسين بلداً قسمت إلى المجموعات الثلاث الآتية :

أولاً : المجموعة الأولى وتضم ١٥ شعباً وتمثل خمس سكان العالم وفي كل منها يربو متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد على مائتي ريال .

ثانياً : وتشتمل المجموعة الثانية على عشر أمم تمثل سدس سكان العالم ، ويتراوح متوسط دخل الفرد سنوياً في كل منها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ريال .

ثالثاً : أما المجموعة الأخيرة وتضم ٢٨ بلداً أهلها عبارة عن ثلثي سكان الكرة الأرضية ، فإن هذا الدخل يقل عن ١٠٠ ريال في السنة . ومعنى هذا ، طبقاً لمعيار الدخل بالنسبة إلى الفرد الواحد ، أن الأمم المتخلفة تمثل أغلبية سكان هذا الكوكب الذي نعيش على ظهره .

ومنذ الحرب العالمية الثانية زادت حدة التفاوت بين أعلى البلاد وأقلها من ناحية الدخل السنوي للفرد كما يتضح من البيان التالي : —

<u>البلد</u>	<u>دخل الفرد في السنة</u> (مقدراً بالدولار الأمريكي)
الولايات المتحدة	٣٠٠٠
بريطانيا العظمى	٧٠٠
الأرجنتين	٣٤٦
سيلان والهند	٧٠
المملكة العربية السعودية	٤٠
إندونيسيا	٢٥

والجدول التالي يبين توزيع الدخل في سبعين بلداً (عام ١٩٤٩) :-

الدخل الاهل		عدد السكان		عدد البلدان		متوسط الدخل للفرد
النسبة إلى المجموع الكلي	المجموع (ملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي	المجموع بالملايين	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي	المجموع	
٤	١٨٦٣٢	٣١	٦٥٠٩	١٧	١٢	أقل من ٥٠
١٥	٧٤٩٦٢	٦٦	١٣٨١١	٥٧	٤٠	٢٠٠
٤٤	٢٢٦٢٩٣	٨٩	١٨٤١١	٨٩	٦٢	٦٠٠
٥٨	٢٩٦٢٧٠	٩٣	١٩٣٠٧	٩٩	٦٩	٩٠٠
١٠٠	٥١٣١٠١	١٠٠	٢٠٧٩٩	١٠٠	٧٠	١٥٠٠

ومن الواضح أن الدخل مقوما بالنقود لا يكفي لكي يروى لنا القصة كاملة ، وإنما ينبغي أن نربط بينه وبين الأسعار المحلية ، فضلا عن تلك التي تسود في الأسواق العالمية . ومع ذلك فحين نحاول أن نجعل من انخفاضه مقياسا للتخلف ، ينبغي أن نضيف إليه أو نأخذ معه في الاعتبار العوامل أو الظروف الآتية : —

(١) ارتفاع معدل الوفيات وبخاصة بين الأطفال ، فلهذا صلة بالتغذية ودرجة الثقافة ومبلغ الدراية الصحية .

(٢) الزيادة الكبيرة في عدد السكان بالنسبة إلى موارد العيش والعمل ، فاذا زادت الأولى باطراد وبسرعة أدى ذلك بطبيعة الحال إلى هبوط الدخل وبالتالي الى انحطاط مستوى المعيشة .

(٣) انتشار الأمراض المتوطنة التي تصيب الغالبية من السكان .

(٤) سوء التغذية كما يدل على ذلك عدد الوحدات الحرارية التي يشتمل عليها غذاء الفرد العادى .

(٥) نقص الخدمات الصحية والاجتماعية .

(٦) المستوى التعليمى والثقافى بالنسبة إلى جمهور الشعب .

(٧) مدى استهلاك القوة الكهربائية فى الأغراض الصناعية وما إليها .

(٨) درجة الإنتاجية للفرد فى الصناعة والزراعة ، وبالنسبة إلى الفرد والفدان فى حالة الزراعة وحدها .

(٩) حالة الطرق والمواصلات الحديدية وغيرها .

(١٠) الطاقة على الادخار والاستثمار .

واذن ، فلكى يتمكن بلد معين من الخروج من حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى يعانها ، أو أن يستكمل نموه إن شئتاعبيرا آخر يصبح لزاما عليه أن يعمل ، بشتى الأساليب الممكنة ، على رفع المستويات فى هذه النواحي . إن هذا الأمر ربما لم يكن ذا بال حين كانت الشعوب تعيش فى عزلة وانفصال أو ما يقرب من ذلك ، أما اليوم وقد ارتبطت البلاد بعضها ببعض نتيجة التقدم فى وسائل المواصلات كما تشابكت مصالح أقاليم العالم بصورة أو أخرى ، فقد صار علاج التخلف ضرورة ، لا من جانب من يعانیه فحسب ، بل ومن ناحية البلدان الأخرى التى بلغت مرحلة واضحة من الرقى الفنى . إن هذا العلاج يجب ، فى ظروف العالم الراهنة ، أن يكون ذا صبغة تعاونية .

ولسنا نعدو الحقيقة إذ نقرر أن المشكلة الكبرى التى تثن من وطأتها غالبية شعوب الكرة الأرضية ، والتى تتصل اتصالا وثيقا بمشكلات أخرى لا تقل عنها خطورة وأهمية ، هى الفقر ، أوالمستول الأ كبر عن الجهل والمرض . إلا أن الشعوب قد أصبحت تدرك اليوم أن من المستطاع التغلب على هذا الداء وما يتولد عنه أو يرتبط به ، وبالرغم مما يتطلبه الأمر من مزيد جهد ووقت ، وذلك عن طريق التقدم العلمى والفنى مما يتوافر لدى البلدان التى تخطت دائرة التخلف

وبالتعاون القائم على التكافؤ والمنفعة المتبادلة ، دون أن يكون ذلك سييلا إلى استغلال لم يعد متفقا مع روح العصر .

وليس معنى هذا أن المعرفة الفنية تخلق المعجزات بين يوم وليلة ولكن قيمتها أنها تنير السبيل وترسم القواعد والأسس وفقا لحدث النظريات والمبادئ فكانها تساعد على اختزال الزمن نوعا ، وتدفع التطور قدما وبخطى أسرع .

ومن الخطأ الظن بأن حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ملازمة للتبعية السياسية . فبلاد أمريكا اللاتينية كانت إلى عهد قريب ، بل وما زال كثير منها ، مما يندرج فى عداد الأقاليم التى لم تستكمل نموها الاقتصادى والاجتماعى إلى القدر الواجب وذلك طبقا للمعايير التى أوردناها ونحن نفسر معنى التخلف ، هذا مع العلم بأن هذه البلدان جميعا متمتعة باستقلالها السياسى وسيادتها منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وينطبق هذا الأمر كذلك على الكثير من بلدان أوروبا الوسطى والبلقانية . ولقد عمدت هذه كلها ، بدرجات متفاوتة ، إلى الافادة من خبرات الشعوب الأخرى ، دون أن تفقد استقلالها وسيادتها . إن التخلف نفسه ، لا الاستعانة بخبرة فنية ، هو الذى يفتح الباب للسيطرة الأجنبية ويمكن لها .

لماذا يجب القضاء على التخلف ؟

إن التخلف كما فسرناه معناه أن هناك جماعات انسانية عاجزة عن

استغلال ثرواتها وامكانياتها ، فتعيش فريسة للفقر والأمراض والأمية مما ينطوى على انتقاص كبير من الكرامة البشرية . ولا ريب أن مثل هذه المجتمعات تكون عادة ضحية للاستغلال من جانب حكامها في الداخل والطامعين في خيراتها من الخارج ؛ والحق إن الأمم التي في هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي تعد أسلس قياداً وأكثر رضوخاً من سواها .

وعلاوة على ذلك ، فإن بقاء موارد بشرية ومادية دون أن تستغل على الوجه السليم معناه أن العالم لا يستفيد بالقدر الواجب من الخيرات التي هيأتها الطبيعة . وما من شك أن ترقية أحوال أمثال هذه المجتمعات التي لم تستكمل نموها من صالح الشعوب الراقية نفسها ، لأن تقدم الأولى يزيد من مقدرتها على الاستهلاك وتبادل المنفعة مما يعود بالنفع على الثانية .

وأخيراً . وليس آخرأ . فالقضاء على التخلف خدمة كبرى للسلام العالمي ، ذلك أن النزاع بين الدول إنما يدور عادة حول المناطق المتأخرة والمتخلفة ، فإذا ما ارتقت أحوال الأخيرة أصبحت على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى وصار في مقدورها أن تسهم في بناء صرح السلام الدولي . (١)

(١) سنزيد الحديث عن هذه الناحية في الفصول التالية .

الفصل الثاني

تطور فلسفة المعونة الفنية

قبل قيام منظمة الأمم المتحدة وظهر برنامج النقطة الرابعة ، عرف العالم عدداً من الهيئات التي كانت تضطلع بعبء تقديم المساعدات الفنية لأعضائها ، ومن أمثلة ذلك الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية (١٨٦٥) واتحاد البريد العالمي (١٨٧٥) . فكانت هاتان الهيئتان تقومان بتبادل المعلومات والتشاور في الأمور التي تهتم كلا منهما ، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات الفنية وإعارة الخبراء للدول الأعضاء ، للمساهمة في رسم المشروعات ذات الصلة بوظيفة كل من هاتين الهيئتين الدوليتين . وفي الوقت نفسه كانت هناك هيئات إقليمية عدة تبذل جهوداً طيبة في سبيل التعاون بين أعضائها مثل منظمة الدول الأمريكية ولجنة سكان البحر الكاريبي ولجنة المحيط الهادي الجنوبي . وعلاوة على ذلك كانت بلاد أمريكا اللاتينية تعمل على ترقية أحوالها واستغلال مواردها عن طريق الارتفاع بالخبراء وبخاصة من الولايات المتحدة ، وإن بورتوريكو لتضرب مثلاً طيباً وعملياً على ما استطاعت المعونة الفنية الأمريكية أن تحققه في ميادين الزراعة والصناعة والأحوال الاجتماعية المختلفة .

المعونة الفنية وميثاق الأمم المتحدة :

وحين نتحدث عن المعونة الفنية ، ينبغي أن نذكر أن هذا كله إنما يستمد كيانه من الميثاق الذى وقعته الدول الأعضاء . فالفقرة الثالثة من المادة الأولى تحدثنا أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تشتمل على « تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية » ، وهكذا يعتبر الميثاق من حيث اهتمامه بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية خطوة تقدمية بالنسبة إلى عهد عصبة الأمم ، تلك المنظمة التى خرجت إلى عالم الوجود فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

ولكن الميثاق يسير خطوة أبعد من هذا ويتجه نحو التخصيص وذلك فى المادة الخامسة والخمسين إذ يقول :

« رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب العمالة المتصلة لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية

والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولى فى
أمور الثقافة والتعليم .

ثم نطالع بعد ذلك فى المادة ٥٦ « يتعهد جميع الأعضاء بأن
يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون
مع الهيئة من أجل إدراك الغايات المنصوص عليها فى المادة الخامسة
والخمسین . »

وبالتمعن فى هاتين المادتين نصل إلى النتائج التالية :

أولاً : إن الأمم المتحدة تعتبر تقديم المعونة الفنية إلى الشعوب
التي تحتاج إليها ، ضرورة من أجل تحقيق التعاون الدولى
وتعزيز السلام العالمى ؛ وهذا ما يدل على تطور سليم فى النظرة
إلى هذه الناحية .

ثانياً : إن المعونة الفنية هذه تتولى توفير أسبابها ووسائلها الدول
الأعضاء بصورة جماعية عن طريق الوكالات المتخصصة وطبقا
لبرامج وخطط معينة تضعها الهيئة الدولية .

ثالثاً : يجوز لدولة أو أكثر أن تؤدى المهمة نفسها بالنسبة إلى البلدان
المتخلفة ، على اعتبار أن هذا العمل نوع من التعاون مع
هيئة الأمم فى تحقيق أهدافها ومبادئها .

جهود متفرقة .

عملت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على تنفيذ المبادئ التي اشتملت عليها المادتان اللتان سلفت الإشارة إليهما ، غير أن تلك الجهود كانت مبعثرة ولا تسير وفقاً لخطة مرسومة قد نسقت عناصرها . ففي سنة ١٩٤٧ أوفدت الهيئة أربعة وعشرين من الخبراء الفنيين إلى تسع دول ، لتقديم الاستشارات والآراء الفنية بشأن بعض مشروعات اجتماعية . ومنذ ذلك التاريخ ، وميدان الخدمات الاجتماعية في برنامج المساعدة الفنية يتسع مداه يوماً بعد آخر ، كما توجه بعض الخبراء إلى فنزويلا ثلاث مرات لمساعدة حكومتها في تنظيم شئونها المالية . وفي سنة ١٩٤٨ دخل البرنامج في طور جديد حين توجهت بعثة من الخبراء الدوليين في صحة اخصائيين من هيئة التغذية والزراعة واليونيسكو والهيئة الصحية العالمية وصندوق النقد الدولي الى جزيرة هايتي ، بناء على طلب من حكومتها ، لدراسة مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والتوصية بالإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل النهوض بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

وعملت الوكالات المتخصصة على أن تلعب هذا الدور نفسه ، كل في ميدان عملها واختصاصها .

فالهيئة الصحية العالمية بذلت كل ما في وسعها لمعاونة الحكومات على مكافحة الأوبئة والأمراض كالسل والملاريا ، وعلى العناية بالأمومة فضلاً عن تدريب عدد من الأهالي الوطنيين على الاضطلاع بهذا

العمل . وبعث البنك الدولي للانشاء والتعمير جماعات من خبراءه ورجاله الى عدد وافر من الدول لدراسة الاوضاع الاقتصادية والمساعدة في رسم وتنظيم المشروعات المالية .

وقدم صندوق النقد الدولي خدماته لمن يطلبها ، إما بتقديم النقد الأجنبي إلى الدول إذا لم يتوافر لديها ، وإما بمدها بالاختصاصيين في المسائل المالية والنقدية . وقدمت هيئة اليونسكو المنح التدريبية والدراسية ، كما زودت بعض المؤسسات بالأدوات اللازمة للثقافة ، وأرسلت البعثات التي تقدم الارشادات اللازمة في شئون التربية والتعليم ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية .

لمست الأمم المتحدة تطور ذلك النشاط الذي أوردنا بعض الأمثلة الدالة عليه ، فأوصت الجمعية العامة في ٤ ديسمبر من عام ١٩٤٨ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة بضرورة توجيه مزيد من الاهتمام الى الشؤون الاقتصادية في الدول التي لم تستكمل نموها الاقتصادي والاجتماعي بعد ، كما طلبت اليه بالذات أن يرفع اليها تقريراً سنوياً ، يوضح فيه كل ما يتخذ من خطوات وإجراءات وما يقدم من اقتراحات خاصة ببعض الاعمال الإضافية في سبيل الانعاش الاقتصادي ورفع مستوى الحياة في هذه البلدان . وأكثرت من هذا فقد خصصت الجمعية العامة مبلغاً وقدره ٢٨٨.٠٠٠ دولار في ميزانيتها لعام ١٩٤٩ من أجل تمويل برنامج المساعدات الفنية ، على

أن يضطلع المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهذه المهمة الخطيرة .
ولكن ، لم تكد تنقضى أسابيع قلائل حتى جد عامل هام ، أو
قل حدث تحول بالغ الشأن ، كان له أثره وصداه فى الامم المتحدة
وفى خارجها ، ذلك هو ظهور « النقطة الرابعة » إلى عالم الوجود
الرسمى .

الفصل الثالث

النقطة الرابعة

في ٢٠ يناير من عام ١٩٤٩ وقف المستر ترومان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أمام الكونجرس يلقي خطابه الافتتاحي وفيه يعرض برنامجا «للسلام والحرية» ويشتمل على نقاط أربع ، منها:

١ - التأييد الذي لا يضعف ، للأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها .

٢ - الاستمرار في تنفيذ البرامج الأمريكية التي تستهدف الإنعاش الاقتصادي بالعالم .

٣ - تقوية الشعوب المحبة للسلام ضد أخطار العدوان .

ولكن النقطة الأخيرة في البرنامج هي التي تتصل بموضوع هذا البحث ، ومن هنا أطلقت عبارة « النقطة الرابعة » على نظام أو برنامج المساعدات الفنية الأمريكية .

النقطة الرابعة :

تحدث ترومان فقال « . . . يجب علينا أن نبدأ السير نحو تنفيذ برنامج جرىء لكي نجعل ثمار تقدمنا العلمي والصناعي ميسورة من أجل تحسين وتنمية المناطق التي لم تستكمل نموها الاقتصادي .

إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في ظروف تقرب من البؤس . فغذائهم يقصر عما فيه كفايتهم ، وهم ضحايا المرض ، وحياتهم الاقتصادية بدائية طابعها الركود ، وإن فقرهم ليعرقل ويهدد ، لا كيانهم وحدهم فحسب ، بل وكيان المناطق الأكثر رخاء ورغداً .

ولأول مرة في التاريخ . تملك البشرية المعرفة والمهارة اللازمتين للتخفيف من آلام هذه الشعوب .

والولايات المتحدة في مقدمة الشعوب من حيث نمو وتقدم الأساليب الصناعية والفنية . إن الموارد المادية التي يمكن أن نقدمها لمساعدة الشعوب الأخرى محدودة ، ولكن مواردنا من المعرفة الفنية يزداد نموها باطراد وهي غير قابلة للنفاذ .

إنى أعتقد أن من واجبنا أن نجعل في ميسور الشعوب المحبة للسلام ما نملك من معرفة فنية لكي نعاونها على إدراك أهدافها وأمانها من أجل حياة أفضل . وعلينا ، بالتعاون مع الشعوب الأخرى ، أن نشجع استثمار رأس المال في المناطق التي هي بحاجة إلى التنمية .

ينبغي أن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة في العالم ، بواسطة جهودنا ، في إنتاج مقادير أوفر من الغذاء والملبس ومواد بناء المساكن ومن القوة الميكانيكية ، للتخفيف من الأعباء التي يرزحون تحتها .

إننا ندعو البلاد الأخرى لتضم مواردنا الفنية إلى مواردنا ،

وإننا لنرحب بهذه المساهمة من جانبها ، لأن هذا يجب أن يكون مشروعا تعاونا يعمل في ظله جميع الأمم سوياً عن طريق هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، حيثما كان ذلك مستطاعاً من الوجهة العملية . يجب أن يكون هذا مجهوداً ذا صبغة عالمية لتحقيق السلام والوفرة والحرية .

إنه بالتعاون بين رجال الأعمال ورأس المال الخاص والزراعة والعمل في هذا البلد ، يستطيع البرنامج أن يزيد من النشاط الصناعي في الشعوب الأخرى ويرفع من مستويات المعيشة فيها بدرجة محسوسة . ومثل هذه التطورات الاقتصادية الجديدة يجب رسمها ومراقبتها كيما تعود بالفائدة على شعوب المناطق التي تجرى فيها هذه التطورات . وإن الضمانات التي يحصل عليها المستثمر ينبغي أن توازنها ضمانات أخرى في صالح تلك الشعوب التي تستخدم مواردها وأيديها العاملة من أجل تحقيق هذه التطورات .

... إن كافة البلدان ، بما فيها بلدنا ، ستستفيد كثيراً من برنامج إنشائي يكفل أفضل السبل لاستغلال موارد العالم البشرية والطبيعية ، وقد دلت التجارب على أن تجارتنا مع البلدان الأخرى يتسع نطاقها كلما تقدمت هذه الأخيرة من النواحي الصناعية والاقتصادية .

إن زيادة الإنتاج مفتاح الرخاء والسلام ، والطريق إلى زيادة الإنتاج إنما يكون بالعمل على تطبيق واستخدام المعرفة العلمية والفنية الحديثة بأوسع الحدود وبصورة أشد قوة ونشاطاً .

هذا هو العرض الذى قدمه الرئيس ترومان لبرنامج التعاون الفنى،
والذى أصبح يعرف فى الأدب الدولى باسم « النقطة الرابعة » ، لأنه
عبارة عن آخر النقط الأربع فى برنامج الذى أعلنه والذى رآه ، من
وجهة نظره ، مؤدياً إلى تحقيق السلام والحرية .

ولم يمض وقت حتى قدم إلى الكونجرس مشروع قانون بهذا
الشأن ، ويشتمل على المعايير التى على ضوءها ينظر فى الطلبات التى تتقدم
بها الدول من أجل الحصول على هذه المعونة الفنية : —

أولاً : هل المعونة المطلوبة جزء من برنامج قد أعد بطريقة معقولة لكي
يساهم فى تحقيق التقدم المتوازن والمتصل الحلقات للبلد أو
المنطقة المنتفعة ؟ .

ثانياً : هل التسهيلات مطلوبة فعلاً نظراً لوجود نظائرها فى المنطقة ،
وأنها سليمة من الوجهة الاقتصادية ؟

ثالثاً : وفيما يختص بالمشروعات التى يطلب من أجلها رأس مال ، هل
رأس المال موجود فى البلد وفى غيره بحيث يمكن الحصول عليه
بشروط معقولة وبمقادير تكفى لتمويل أمثال هذه المشروعات ؟
هذا ، ويتضمن القانون فى صيغته النهائية إشارات ذات طابع عام إلى
مشكلة الاستثمار ، وهنا نلاحظ عدم وجود منح أو اعتمادات إلا ما هو
ضرورى لدفع مرتبات الخبراء والتكاليف الدولارية اللازمة للخدمات
التعليمية التى لا بد منها لتدريب بعض أهالى البلد الذى يسعى إلى هذه

المعونة ، وكذلك شراء المعدات التي يحتاج إليها هؤلاء الخبراء من أجل إجراء تجاربهم . أما فيما يتعلق بتمويل المشروعات التي يوصى بها الخبراء طبقاً للبرنامج ، فهناك وسائل أخرى يمكن الإلتجاء إليها وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التصدير والاستيراد وغيرهما (١).

ولقد رصد القانون مبلغاً قدره ٣٤٥٠ مليوناً من الدولارات لتهيئة الوسائل التي تمكن من استخدام الفنيين ودفع ثمن التسهيلات والخدمات التدريبية التي يتعين توفيرها وتقديمها .

رد الفعل في الأمم المتحدة :

يلاحظ أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة دعا جميع الدول إلى التضافر معها في سبيل هذا العمل التعاوني المشترك عن طريق هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . ولهذا لم يمض شهران على خطاب الرئيس الأمريكي حتى وافق المجلس الإقتصادي والاجتماعي على اقتراح تقدم به ممثل الولايات المتحدة ، وفيه يدعو إلى إقامة برنامج موسع للمعونة الفنية . وبعد ذلك اجتمع الأمين العام لهيئة الأمم بمديري ثمان من الوكالات المتخصصة ، حيث صاغ المجتمعون مشروع برنامج للنظام الذي ينبغي أن تسير عليه هيئة الأمم المتحدة وفروعها ، عرض على المجلس الاقتصادي

(١) سنتحدث عن هذه الناحية فيما بعد .

والاجتماعى فى أغسطس من العام نفسه ، للموافقة عليه ورفعہ إلى الجمعية العامة .

وكذلك وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على الدعوة إلى مؤتمر للمساعدة الفنية يطلب فيه إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة أن تساهم كل منها ماليا فى الا ككتاب لهذا البرنامج ، على أن تودع الأموال التى يكتتب بها فى حساب خاص . وبلغت الأموال التى أ كتبت بها الدول المجتمة فى ليك سكس (يونيو ١٩٥٠) لتمويل مشروعات البرنامج الموسع ٥٢ر٥٠٤٦ر٢٠٠ دولارا وذلك خلال الفترة الممتدة من أول يوليو سنة ١٩٥٠ حتى نهاية العام التالى .

المرفقة بين الازم المتحدة والنقطة الرابعة :

حرص المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، من أجل عدم بعثرة الجهود ، على إقامة الصلة بينه وبين ممثلى المنظمات الاقليمية الأخرى التى تبذل جهودها فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومنها مجلس التعاون الفنى لمنطقة جنوب وجنوبى شرقى آسيا^(١) وهيئة اتحاد الدول الأمريكية^(٢) .

(١) تألفت طبقا لمشروع كولومبو ، ومهمتها تنظيم نواحى التعاون عن طريق المساعدات الفنية . وقد بدأ هذا المشروع عام ١٩٥٠ وتشترك فيه استراليا وكندا وسيلان والهند وباكستان ونيوزيلندا ويريطنيا .

(٢) وضع مشروعا للتدريب الفنى فى كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

وتقول نشرة «الأمم المتحدة وبرامج المساعدات الفنية» الصادرة في يناير من عام ١٩٥٢ إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحيط مجلس المساعدات الفنية علماً بجميع الطلبات التي تقدم إليها من قبل الحكومات المختلفة التي تطلب المساعدة الفنية ، كما تقدم للمجلس صورة من الاتفاقات التي تعقد بين الحكومة الأمريكية والحكومات الأخرى بمقتضى برنامج النقطة الرابعة ، والغرض من ذلك مزدوج ، أولهما تنسيق التعاون في هذا الميدان الفني ، وثانيهما للتأكد من أن الاتفاقات التي تعقد طبقاً للنقطة الرابعة لا تخرج عن نطاق المبادئ التي تقوم عليها برامج المساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة .

وتمشيا مع هذه الفكرة عقد مندوبو الولايات المتحدة مع المسؤولين عن برنامج الأمم المتحدة الموسع للمساعدات الفنية بعض الاجتماعات لتبادل الرأي والتشاور في شؤون هذه المساعدات ، وكانت هذه الاجتماعات وما تزال تعقد تحت إشراف الحكومة التي تطلب المساعدة من الولايات المتحدة ، وبناء على رغبتها . ومعنى هذا أنه في كلتا الحالتين فإن الأمر متروك لتقدير وحاجة ورغبة الدولة طالبة المعونة .

قلنا ان المبالغ التي ساهمت بها الدول الأربع والخمسين بلغت ٥٥٢ و ٠٤٦ و ٢٠ دولاراً لمدة عام ونصف ، وهنا تحدثنا النشرة

« أن الحكومة الأمريكية تعهدت بتخصيص مبلغ ٥٠٠ و ٠٠٧ و ١٢ دولارا يعادل ٦٠ ٪ من نفقات البرنامج الموسع خلال تلك الفترة لتكتتب به في مشروع البرنامج الموسع للمساعدات الفنية ، على ان يؤخذ هذا المبلغ من الاعتماد البالغ قيمته ٠٠٠ و ٥٠٠ و ٢٤ دولار الذى أدرجته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠ للاتفاق على مشروع برنامج النقطة الرابعة الأمريكى . . وهكذا نرى ان هناك صلة وثيقة بين برنامج كل من الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة من حيث الفكرة والقواعد والتنسيق وغير ذلك .

وسائل المساعدات الفنية .

تحدثنا عن البرنامج الموسع وجهود الوكالات المتخصصة والنقطة الرابعة ، وهذه كلها تلتقى عند المراد بالمساعدة الفنية التى تنحصر فى المسائل التالية :

(١) تضم كثير من البلدان التى لم تستكمل نموها بعد ، الإخصائين الأكفاء فى مختلف النواحي ، ولكن أغلبهم لم تتوافر له فرص الاتصال الدائم بأساليب التطور الحديثة التى بلغتها البلاد المتقدمة ؛ وفى مثل هذه الحالات تقدم الأمم المتحدة أو إحدى الوكالات المتخصصة مساعدتها إليهم عن طريق المنح العلية فتدفع لهم نفقات السفر والاقامة وتسهل لهم سبل الانتقال إلى البلاد المتقدمة للاطلاع على أحدث

الأساليب الفنية والقيام عن كسب بالدراسات التي هم بحاجة إليها ، وهذا الهدف نفسه يتحقق عن طريق نظام الفولبريث الذي يعد من بعض جوانبه مكملا لمشروع النقطة الرابعة .

(٢) إيفاد الخبراء إلى إحدى البلدان لدراسة مشكلة من مشكلات التقدم الاقتصادية ، وتقديم آرائهم وتوصياتهم بشأنها . وتتعدد هذه المشكلات فمنها المسائل العامة كالقيام باستعراض الموارد الاقتصادية ووسائل استغلالها ، ومنها المسائل الخاصة بدراسة أفضل الطرق لتنفيذ مشروع معين أو إقامة منشأة صناعية ما ، وكذلك كثيرا ما يحدث أن تطلب بعض الحكومات إيفاد خبير أو بعثة للتعاون مع موظفيها في إقامة وتنفيذ مشروع واسع النطاق يهدف إلى التقدم الاقتصادي .

(٣) إجراء التجارب ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، على مشروع معين وتدريب رجال الأخيرة على العمل حتى يتسنى لهم الاضطلاع تطبيق المشروع على نظام واسع إذا ما نجحت التجربة ، ومن هذا القبيل ما قام به خبراء الأمم المتحدة بشأن إدخال وسائل آلات زراعية جديدة في أفغانستان ، وما تقوم به النقطة الرابعة بشأن دراسة وتجربة احتمالات زراعة المناطق الصحراوية في مصر .

الفصل الرابع

المبادئ والسياسة والمآل

مبادئ

أوردنا الأسس التي يقوم عليها نظام تقديم المعونة الفنية من قبل هيئة الأمم المتحدة ، وهنا نرى من الضروري علينا أن نعرض كذلك للمبادئ التي يتضمنها برنامج التعاون الفني الأمريكي ، وذلك بالرجوع إلى الاتفاق المعقود بهذا الشأن بين الحكومتين المصرية والأمريكية ، والموقع في ٥ مايو من سنة ١٩٥١ ، ونقرأ في مقدمته أنهما قبلتا القرار رقم ٣٠٤ (٤) الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٦ من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالموافقة على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٢٢ (٩) الخاص بالمعونة الفنية للتنمية الاقتصادية والمبادئ الأساسية لتقديم مثل هذه المعونة . (١)

(١) تتعهد الحكومتان بالتعاون على تبادل الدراية الفنية والخبرة وما يتصل بذلك من أوجه النشاط الفني التي ترمي إلى المساهمة

في تحقيق التنمية المتوازنة الكاملة لموارد مصر الاقتصادية
وطاقتها الانتاجية (م ١)

(٢) تقدم حكومة الولايات المتحدة خدمات الخبراء الفنيين وتدفع
مرتباتهم ومكافآتهم ونفقات انتقالهم من الولايات المتحدة
وإليها ، وتتكفل بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة
لمصرية في الولايات المتحدة بحيث يشمل ذلك نفقات
تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم ، كما تقدم المعدات والمواد اللازمة
لأداء عمل الخبراء والتي لا يمكن الحصول عليها إلا
بالدولارات الأمريكية (م ٢)

(٣) وعلى الحكومة المصرية تقديم ما يلزم من التسهيلات المكتبية
وأدواتها ، ودفع تكاليف الأراضي والمباني والتحسينات
والمواد المحلية والأيدى العاملة مما يلزم لتأدية عمل الخبراء
على الوجه المنتج ، ودفع نفقات إنتقال هؤلاء داخل مصر
وتعيين الفنيين الصالحين وغيرهم ممن يتطلب المشروع
تخصيصهم للعمل مع خبراء الولايات المتحدة (م ٣)

(٤) تعمل الحكومتان على أن تذااع في أوسع نطاق أهداف
برنامج التعاون الفني التي تنفذ طبقاً للاتفاق ومدى تقدمها .
(م ٦)

(٥) إذا أريد تنفيذ مشروعات معينة طبقاً للاتفاق يمكن الاتفاق

كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعينين لذلك من قبل الحكومة المصرية وممثلي إدارة التعاون الفنى بالولايات المتحدة الأمريكية أو بين أشخاص أو وكالات أو هيئات تعيينهم هاتان الحكومتان (م ٧) .
وبغض النظر عن التماثل التام تقريباً بين هذه المبادئ وما يقابلها فى البرنامج الموسع نلاحظ أن هذا الاتفاق بين حكومتى مصر والولايات المتحدة يتضمن الأمور التالية :-

(١) التعاون الفنى عن طريق تقديم الخبراء الأمريكين وتدريب الموظفين المصريين الذين تعيينهم حكومتهم ، فضلاً عن توفير تلك المعدات والآلات التى يقتضى شراؤها الدفع بالدولار .

(٢) لا تقدم طلبات المعونة إلا إذا تقدمت بذلك الحكومة المصرية نفسها طبقاً لحاجياتها ، .

(٣) لا يقدم الأمريكين أية مشروعات من جانبهم ، وإنما الأمر متروك للحكومة المصرية .

(٤) إذا رأت إحدى الحكومتين تعديل الاتفاق خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة .

الالتزامات السياسية :

من القواعد الأساسية التى يقوم عليها برنامج المعونة الفنية الذى تشرف على توفيره هيئة الأمم المتحدة ، ذلك النص الذى يقضى بالآتكون المساعدة وسيلة للتدخل الاقتصادى والسياسى الأجنبى فى شئون البلد الذى تقدم له بناء على طلبه ، كما يجب فى الوقت ذاته ألا تقتصر المساعدة بأى شرط

أو اعتبار ذى صبغة سياسية ؛ وهذا النص متسق مع مبادئ وطبيعة نظام هذه المنظمة الدولية . أما فيما يتعلق بنظام التعاون الفنى الأمريكى فانه نظرا لقوة الولايات المتحدة وضخامة مواردها وما لها من أهداف سياسية معينة فى المعترك الدولى ، فان الكثيرين يتساءلون عن نوع الالتزامات السياسية التى تصاحب اتفاقات المساعدات الفنية الأمريكية ، وعمّا إذا كانت تتخذ سبيلا لحصول الولايات المتحدة على امتيازات اقتصادية خاصة . وهم على حق فى مثل هذا التساؤل أو الارتياب ، وبخاصة فى بلاد مثل مصر ولبنان والعراق خضعت قسرا للسيطرة الأجنبية وتخلص منها البعض بعد كفاح مرير وما زال البعض الآخر يسعى إلى إدراك هذه الغاية . أنهم ليدكرون التجارب الأليمة التى مرت ببلادهم ، ويخشون أن تكون هذه الاتفاقات تمهيدا لربطهم إلى سياسة معينة ، أو فرض سيطرة خارجية بطريق غير مباشر .

وفضلا عن هذا فهم حين يبدون هذه المخاوف انما يتبادر إلى أذهانهم على الفور ذلك النص الصريح الواضح الذى أسلفنا الإشارة إليه بصدد برنامج الأمم المتحدة . حقيقة قد تعنى الاتفاقات الثنائية والدولية أمرا خلاف نصوصها ، ولكن وضوح النصوص وصراحتها مما يبعث على القدر اللازم من الثقة بها والاطمئنان إليها .

وحتى يتسنى لنا الاجابة عن السؤال السابق والذى هو وليد الحرص الشديد على المصالح والسيادة القومية يتعين الرجوع إلى الاتفاقات المتعلقة ببرنامج التعاون الفنى الأمريكى . وليست هناك حاجة إلى

الرجوع إليها جميعا ، ولكن يمكن الاكتفاء بالاتفاق المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة والذي حللناه من قبل ، وهنا نلاحظ فى غير عناء أن جميع مواده بلا استثناء خالية تماما مما ينم عن أى طابع سياسى حتى ولو بصورة غير مباشرة . وهذه الحقيقة نفسها نلقاها فى الاتفاقات المماثلة التى وقعتها بلاد أخرى فى الشرق الأوسط وغيره من الأقاليم .

وبالرغم من هذا الاعتبار فإن ثمت سؤال آخر يمكن أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا إذن لم تتضمن الاتفاقات الخاصة بالنقطة الرابعة مثل هذا النص الذى نلقاه فى حالة الأمم المتحدة ؟ ويجيب البعض عن هذا السؤال الأخير على النحو الآتى : —

أولا : ما دام الاتفاق لا ينطوى على أية إشارة ذات طابع سياسى فاذن يصبح النص المطلوب غير ذى موضوع .

ثانيا : إن الولايات المتحدة من الدول التى وافقت على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٢٢٢ (٩) وقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٤ (٤) ، وطبقا لهما فهى ممنوعة من أن تتخذ من نظام المساعدات الفنية أداة لتحقيق مآرب أو مطالب سياسية الصفة أو لاجتناء امتيازات ومصالح اقتصادية خاصة .

ثالثاً : أن الاتفاقات التى تعقد بين الدول الأعضاء ينبغى ألا تكون مخالفة لنصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التى تضعها للسير

عليها وتنظيم العلاقات الدولية ، وفي مقدمة هذا كله الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء الآخرين .

رابعاً : هذه الاتفاقات علمية ، فلو أنها اشتملت على ما يحمل شبهة التدخل أو الاصطباغ بالطابع السياسى ولو بطريق غير مباشر لتعرضت للمناقشة والنقد والهجوم عليها في دوائر الأمم المتحدة .

خامساً : على إدارة التعاون الفنى الأمريكى أن تقدم بياناً بما تعقده من اتفاقات وما تقدمه من خدمات ، وذلك إلى الجهات المختصة في هيئة الأمم .

وهؤلاء يضرّبون لنا مثلاً آخر نلقاه في الهند ، حيث قام الخبراء الأمريكيون ، بالاتفاق مع الحكومة الهندية ، بجهود مع جماعة من الفلاحين الهنود في منطقة صغيرة بالشمال ولا تتعدى مساحتها مائة من الأميال المربعة ، وبفضل تلك الجهود تضاعف إنتاج القمح بوسائل سهلة التناول . ومن المعتقد أن هذا البرنامج الذى يعتمد على هذه التجارب سيقضى خلال سنوات خمس على خطر المجاعة في تلك البلاد ، كما ينتظر أن يتضاعف الانتاج من المواد الغذائية خلال فترة قوامها عشر سنوات وستتم هذه الجهود بفضل مساعدة مالية تقدمها الولايات المتحدة إلى جانب ما تساهم به الحكومة الهندية . وكذلك تتعاون الحكومتان في مشروع يهدف إلى القضاء على الملاريا في مناطق موبوءة بها

بها ولصالح أكثر من سبعين مليوناً من الأنفس .

قبلت الحكومة الهندية هذه المساعدات وما يندرج في عدادها ومع هذا يسترعى النظر الأمور التالية :

١ - إن الهند معترفة بالصين الشيوعية ، وبين الدولتين علاقات سياسية واقتصادية .

٢ - إن سياسة الهند إزاء النزاع الناشب في كوريا منذ يونيه عام ١٩٥٠ والموقف المضطرب في الشرق الأقصى ، مما يتعارض على طول الخط مع السياسة الأمريكية .

٣ - لا يدع الرئيس نهرو فرصة تسنح له دون أن يؤكد استمساك بلاده بسياسة خارجية قوامها الاستقلال ، فلا تميل إلى جانب دولي أو آخر إلاوفقاً لمصالحها ، ولكنه في الوقت نفسه لا يرى في التجارب والمساعدات الفنية التي تقدمها بعثات الخبراء الأمريكية إلا وسيلة لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ومكافحة الأمراض المتوطنة . أى أنه يفصل بين هاتين الناحيتين ، الناحية الفنية البحتة ممثلة في أمثال هذه المساعدات ، وبين المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية للبلاد . ومن الطبيعي أن نعرض لهذا الموضوع نظراً لما له من أهمية مباشرة بمصر ، خاصة وقد تم التوقيع على اتفاقات للتعاون الفني بين الحكومتين المصرية والأمريكية ، والأولى تضع نظاماً يكفل التنسيق بين النقطة الرابعة من جهة والمصالح والإدارات والهيئات

الحكومية المختلفة من جهة أخرى، وذلك بقصد الحصول على أكبر ثمرة من هذه المعونة الفنية . ولسنا بحاجة إلى التأكيد بما يتميز به العهد الجديد في مصر من حرص شديد واضح على استقلال البلاد وسيادتها وكثيراً ما صرح القادة الجدد أنهم لا يسمحون إطلاقاً بأى تدخل إقتصادى أو سياسى فى شؤون البلاد ، مهما كان مصدره ومظهره ، فإذا كانوا قد أقرروا اتفاق التعاون الفنى ويعملون على الاستفادة منه على النحو المقرر ويستقدمون بعثات الخبراء فى ميادين الزراعة والصناعة ، فلا مرأى أنهم لم يفعلوا ذلك الا وهم مطمئنون إليه وواثقون من أنفسهم وهم يفعلون ذلك إلى جانب العمل على الاستفادة من برنامج المعونة الفنية عن طريق هيئة الأمم المتحدة . أن المصالح القومية لاخوف عليها ما دامت الشعوب حريصة عليها . وحرص العهد الحاضر على المصالح العليا لايتحتاج الى دليل .

وأكثر من هذا فإن استغلال التقدم الفنى فى تنمية الانتاج القومى ودعم الحياة الإقتصادية ورفع المستويات الاجتماعية والثقافية . إنما هو الطريق الصحيح للمحافظة على ما تنعم به الشعوب من استقلال وسيادة وحرية .

هذه كلها اعتبارات لها وجاهاتها ، ولكن — بالرغم من هذا كله — فإن الكثيرين يفضلون لو أن اتفاقات المعونة الفنية الأمريكية تضمنت نصاً واضحاً كذلك الذى أشرنا إليه بصدد برامج الأمم المتحدة ، لأن

هذا يعد التزاماً صريحاً ، ويعمل على إزالة المخاوف وأنواع الشكوك ، بل إنهم ليرون ضرورة ذلك .

ومع هذا فإن الاتفاقات تذكر أن لأى من الطرفين المتعاقدين الحق فى إنهاء الإتفاق بصورة مطلقة ، ومن هنا تستطيع الحكومة المستفعدة أن تلغيه إذا ما خيل إليها أنه قد يساء إستغلاله بحيث يمس سيادتها أو يسيء إلى مصالحها وهذا ضمان له قيمته .

وتمت أمر يحسن التنبيه إليه . ذلك أن الدول الكبرى التى تبغى ربط ما هو أصغر منها شأنًا إلى نطاقها ، لا تتورع عن استخدام أساليب أخرى فعالة من الاغراء أو الإكراه ، والتاريخ ملىء بأمثال هذه التجارب .

ولقد استفادت اليابان من خبرة الغرب الفنية فلم تفقد استقلالها ، بينما تلجأت الصين فى الأخذ بهذا الأسلوب فراحت ضحية مطامع الغرب بل واليابان نفسها ، وأجبرت على منع الكثير من الإمتيازات الاقتصادية والسياسية ، مما جعل منها سنين طويلة منطقة نفوذ أو فى حالة تبعية نسبية .

المعونة الفنية ورأس المال :

شرحنا حقيقة المعونة الفنية التى تقدم إلى البلاد التى لم تستكمل نموها وعناصرها ووسائلها المتنوعة . غير أننا نلاحظ خطأ شائعاً يربط

أو يحاول أن يربط ، بين هذه الناحية الفنية البحتة وأخرى تدخل في صميم نطاق الاستثمار المالى ، وهذا الظن الخاطئ يتخذ أحد سبيلين :

(١) فهناك فريق يعلق أضخم الآمال على برامج المعونة الفنية وبخاصة « النقطة الرابعة » ، فيتصور أن هذه الأخيرة ستقدم له أو تضع تحت تصرفه رؤوس أموال طائلة يمكن استخدامها فى « تغيير النظام الاقتصادى من مختلف جوانبه بين يوم وليلة ، فإذا بالبلد قد خرج من دائرة التخلف وأصبح فى عداد الأمم المتقدمة ، دون أن يتحمل فى ذلك السبيل التضحيات المادية والمعنوية التى دفعتها الدول التى تحتل اليوم مركز الصدارة فى الميادين الإقتصادية والاجتماعية .

(٢) وثمت جماعة أخرى من الناس ، ترى فى هذه البرامج وسيلة غير مباشرة تتسرب بفضلها رؤوس الأموال الأجنبية بخيرها وشرها ، والأمر الثانى عند هؤلاء أرجح وأقرب احتمالاً .

والواقع أن المعونة الفنية سواء جاءت عن طريق هيئة الأمم أو بواسطة النقطة الرابعة ، فإن المسألة المالية ذات وضع خاص . ولعله يحسن فى هذه المناسبة أن نورد العبارة التالية من خطاب ألقاه الدكتور نيكولز ، إذ قال وهو يتحدث عن هذه النقطة المشار إليها :

« إننا لا نقرض مالا ، ولسنا منظمة مصرفية ، إذ هناك هيئات دولية تؤدى هذه الوظيفة . »

وهذا القول ينطبق تماماً على نظام المعونة الفنية الذى تقدمه

هيئة الامم . والواقع المعروف أن هناك مبادئ أولية أثرت أثناء الكثير من المناقشات التي دارت بهذا الصدد في الاجتماعات الدولية وغيرها .

فالمقصود من المعونة الفنية أنها تساعد على وضع الاسس السليمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فإذا ما استقر الرأي على مشروع ما أو على مشروعات معينة ، ففي هذه الحالة يتعين على الدولة المنتفعة أن تدرس كافة إمكانياتها الرأسمالية وتعمل على تعبئتها واستغلالها إلى الحد الأقصى الذي يكون في دائرة المستطاع . فإذا ما اتضح أن هذه الموارد الدخلية قاصرة عن الاشباع نظرا لهبوط معدل الاستثمار وضالة التجمعات الرأسمالية ، فإن الدولة التي يعينها الامر تستطيع أن تسد النقص باحدى وسيلتين ، طبقاً لما تراه من الشروط وما يتفق مع مصلحتها :

(١) المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التصدير والاستيراد .

(٢) أن تشجع ورود رؤوس الاموال الخاصة ، أيا كان مصدرها للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي .
وسواء لجأت الدولة التي يعينها الامر الى هذا السبيل أو ذاك ، فالامر متروك لحاجتها وتقديرها ، وفقاً لظروفها وغير ذلك من الإعتبارات الاقتصادية والسياسية ، كما أنها تستطيع أن تتخذ ما تراه

مناسباً من الإحتياجات والضمانات التى توفق بين حاجتها الإقتصادية ومصلحتها . والأمثلة على هذا كله متوافرة :

(١) تضع المكسيك والبرازيل قيوداً على نشاط رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة فى ميادين معينة ، ومع ذلك فإنهما يستعينا بالخبراء الأجانب فى كل ناحية لما لذلك من وثيق الصلة باستغلال مواردهما الطبيعية على أكمل وجه . ولما أقدمت المكسيك مثلاً على تأميم صناعة البترول إستعانت بخبراء من الولايات المتحدة وغيرها للقيام بأعمال الكشف والتنقيب كما أنها تعهد كثيراً بعملية الاستخراج إلى هيئات أجنبية وفقاً لنظام «المقولة» . وأكثر من هذا فقد لجأ ذلك البلد إلى بنك التصدير والاستيراد وبلغ مجموع القروض أكثر من ٢٠٧ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٤٧ ، واستغلت تلك الأموال فى النقل والصناعة وغيرهما .

٢ - وفى سنة ١٩٣٠ ، أى قبل إعلان مشروع السنوات الخمس الأول بتركيا لجأت هذه الدولة إلى مختلف مصادر التمويل ، ومن ذلك أن «هيئة الاستثمار التركية - الأمريكية» قدمت قرضاً قدره ١٠ مليون من الدولارات الذهبية مقابل منحه احتكار الكبريت والولاعات ، وبعد ذلك استطاعت الحكومة شراء الاحتكار من جديد وسداد القرض . وكذلك عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقات لتمويل التصنيع بمبلغ قدره ٨ مليون دولار ذهب سنة ١٩٢٤ ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شمل كذلك إرسال عدد من الفنيين لتركيب الآلات وتدريب العمال والأسطوات الأتراك . وفى سنة ١٩٢٦ قامت شركة

براسپرت الصناعية البريطانية بالتعاون مع British Export Credit
Guarantee Department بتقديم قرض إلى بنك سومر لتنمية الصناعة
الثقيلة في كارابوك .

٣ — وحين وضعت الهند مشروع السنوات الخمس الأول (الذي
قدم إلى البرلمان في ديسمبر من عام ١٩٥٢) قسمته إلى قسمين ، جعلت
أحدهما رهينا بمبلغ ما تحصل عليه من معونة أجنبية من مختلف
المؤسسات والمصادر .

ومن هنا نصل إلى النتائج التالية ، وهى أن المعونة الفنية مسألة لها
مجالها وحده ، أما الاستفادة برؤوس الأموال الأجنبية بصورة مطلقة
أو مقيدة ، أو الاستثناء عنها ، فأمر متروك للدولة المنتفعة بالخبرة
والمعرفة .

ولكننا نعرض هنا لسؤال آخر : ألا يمكن أن تكون المعونة
الفنية وسيلة للحصول على الأموال من المؤسسات الأجنبية ؟ والجواب
أن ذلك فى الإمكان لأن الخبراء حين يتعاونون مع زملائهم الوطنيين
فى رسم خطة أو وضع مشروعات معينة ، فإن هذا ينطوى على
ضمان بأنها قد أعدت بعناية ودقة وهذا ما يجعلها موضع الاطمئنان إذا
ما طلبت أموال خارجية من أجل تمويلها . ولعل من أقرب الأمثلة
أن البنك الدولى للإنشاء والتعمير لا يقدم أى قرض اعتبارا ، وإنما
ينبغى له - قبل اتخاذ قرار فى هذا الشأن - أن يتأكد مقدما من سلامة
المشروع من النواحي الفنية ، وأهميته والحاجة إليه ، وأنه جزء من

خطة متناسقة ومتكاملة للإصلاح ، فضلا عن المقدرة على سداد الفوائد وأداء القرض .

وفيما يتعلق بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير يحسن أن تكون هذه الأمور واضحة وماثلة في الأذهان .

١ -- إن القروض التي يدفعها البنك من موارده هي نوع من الاستثناء ، وأن مهمته الأولى تنحصر في ضمان القروض التي يقدمها المستثمر الخاص .

٢ -- إن المقدرة على الإقراض من موارده محدودة نسبياً من حيث مقدارها ومدائها .

٣ -- إن الجانب الأكبر من رأس مال البنك قدمته الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو من هذه الناحية لا يختلف كثيراً عن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي .

ومن هذا كله نرى أن المعونة الفنية بمعناها الحقيقي لها ميدانها الخاص ، أما تمويل المشروعات فلهذه وحدها ميدان آخر يكاد يكون منفصلاً ، ولأيه دولة أن تسلك السبيل الذي تراه مؤدياً إلى تحقيق أغراضها ، طبقاً لظروفها ومواردها وحاجتها وأنظمتها ، ووفقاً للشروط والاعتبارات التي تجعلها تستفيد من ذلك كله على الوجه الذي لا يتعارض مع صالحها بأي حال من الأحوال .

حقيقة يجوز لإدارة التعاون الفني الأمريكي أن تساهم مالياً في

تنفيذ بعض المشروعات كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، ولكن هذه المساهمة نفسها محدودة النطاق من جهة ، كما أنها تعد عنصراً من عناصر نجاح التجارب الفنية ، ولكنها عديمة الصلة تماماً بموضوع التمويل بمعناه الفني الصحيح . إن من الواجب توضيح هذه المسائل وتأكيدها ذلك أن الكثيرين يتوهمون - كما قلنا - إن النقطة الرابعة أوسع باب وأسرع طريق يوصل إلى العصر الذهبي المثالي .

إن الخبرة الفنية تستطيع أن تفتح الآفاق وأن تضع مستويات التقدم ومعايره وأن توضح طريقة العمل ، ولكن تعبئة إمكانيات أى بلد واستغلال موارده بما يتوقف أولاً وقبل كل شيء لاعلى مدى تفهمه لذلك فحسب ، ولكن كذلك على مقدرته من حيث تعبئة هذه الإمكانيات المادية والبشرية وتوفير الأموال اللازمة من الداخل ، فإذا ما اتضح قصورها فمن المصادر الخارجية حسب ما يراه البلد . إلا أن هناك ناحية أخرى جديرة بالنظر ، ذلك أنه يجوز في بعض الحالات أن تساهم إدارة التعاون الفني الأمريكى بنسبة تعادل النصف وما يزيد عن ذلك ، من النفقات اللازمة لتنفيذ مشروع زراعى معين يهدف إلى استصلاح مساحة من الأرض البور وتوطين السكان فيها ، ولكنها تشترط :

١ - أن يكون المشروع مدروسا بعناية من مختلف نواحيه .

٢ - أن يكون الغرض منه توفير الأرض وأسباب العيش لأكثر عدد ممكن ، في حدود المساحة المقررة ، لصغار الفلاحين .

٣ — أن ينفذ المشروع بمختلف عناصره وأجزائه بحيث تولد وحدة زراعية من طراز راق قد توافرت فيها وسائل الزراعة الحديثة والرى والصرف والسكنى والمرافق العامة والصناعات الزراعية والحرف اليدوية وأساليب الائتمان الزراعى والجمعيات الزراعية التعاونية . والفكرة الكامنة وراء هذه الشرط أن يصبح المشروع أنموذجا يحتذى ، وبذلك يكون عاملا على رفع مستوى القطاع القروى من الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية . ومن الأمثلة على هذه المشاركة مشروع القاسمية فى لبنان والذى ستقدم من أجله النقطة الرابعة ٦٦٥٠٠٠ ريال ؛ ومن المنتظر أن يتم التوقيع على الاتفاق الخاص بذلك خلال أيام قلائل (١) .

وكذلك أبدت الادارة الأمريكية استعدادها للحكومة المصرية لأن تساهم فى تعمير منطقة من الأرض مساحتها ٨٠.٠٠٠ فدان من الأراضى البور بعد توفير مياه الرى اللازمة ، وذلك بأن تدفع عشرة ملايين من الدولارات على أن تدفع الحكومة المصرية صاحبه الشأن من جانبها ما يعادل هذا المبلغ . والمعروف أن جزء من المبالغ الأمريكى سيخصص لشراء المعدات والآلات من الخارج والتي يتعين دفع ثمنها بالعملة الدولارىة ، أما الباقي فينفق فى داخل البلد بعمليته المحلية . وأمثال هذه المساهمة فى النفقات اتبعت فى بلاد أخرى بصدد مشروعات زراعية أو اجتماعية أو ثقافية .

الفصل الخامس

ماذا وراء النقطة الرابعة

حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية البرنامج الخاص بتقديم المساعدات الفنية ، خيل للبعض أنها قررت السير لأول مرة في طريق لم يسلك من قبل ، وقال الآخرون إن هذا لا يعدو أن يكون تطبيقا لمبادئ كانت تتبعها ؛ والواقع أن الحقيقة تشمل الأمرين .

فقبل أن يطالع ترومان الرأي العام في بلاده وخارجها ببرنامجها هذا كانت هناك بعثات أمريكية عدة تؤدي مهامها ، خلال سنوات طوال ، في ميادين الزراعة والطب . في أكثر من بلد وخصوصا في أمريكا اللاتينية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل امتد كذلك إلى نواحي النشاط الثقافي . ومن أمثلة ذلك الجامعة الأمريكية ببيروث . وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكن النظر إلى النقطة الرابعة على أنها امتداد لجهود كانت تبذل من قبل .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النقطة الرابعة لها معنى جديد فهي محاولة للربط بين أمثال هذه الجهود وتنسيقها وتوسيع نطاقها ، حتى تكون أقدر على أداء الغرض منها ، وطبقا لبرنامج معروف

بحيث يصبح في استطاع أى بلد أن يستفيد من ذلك في الجوانب التي يعنيه أمرها أو يحس بنقص فيها ، وهو على دراية بالفكرة والهدف والوسائل .

وهنا نعرض لموضوع له أهميته وخطره ، ونقصد بذلك تعرف ومناقشة الدوافع التي حملت الحكومة الأمريكية على إخراج هذا البرنامج إلى عالم الوجود على النحو الذي بيناه في غير هذا المكان .

سب الخبر والمتابعة

ربما لو وجهت سؤالاً عن الحافز على تطبيق نظام التعاون الفنى إلى الأمريكى العادى ، أو رجل الشارع كما يقولون ، وهو الذى يقطع الرصيد المخصص للمساعدات الفنية من الضرائب الباهظة التي يؤديها بصورة أو أخرى ، لتحدث إليك فى بساطة تتم عن إيمان عميق بصدق ما يقول ، عن المثل العليا التي ينبغى أن تسترشد بها الدول فى علاقاتها بعضها ببعض . فبلاده التي حققت هذا التقدم الفنى والمادى والاجتماعى الذى صار مضرب الأمثال ، تدفعها روح انسانية لكى تهىء تلك الخدمات الفنية التي تعاون الشعوب الأخرى على التطور والارتقاء . والرجل العادى فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قد يكون أشد تأثراً فى تصرفاته واتجاهاته ونظراته إلى الأمور بهذه العواطف الإنسانية ولكن الأمر يختلف عن هذا فى حالة الحكومات التي تضع العواطف فى المؤخرة من تفكيرها واعتبارها وأهدافها . ولهذا نجد المسؤولين

الأمريكيين يحرصون على استبعاد عامل المثالية وحب الخير حين يتحدثون عن المساعدات الفنية التي يقدمونها إلى الدول الأخرى، وهذا المعنى أكده المستردين اتشيسون ، وزير الخارجية في العهد الديمقراطي وذلك في خطاب ألقاه بمدينة نيويورك في ٢٥ يناير من عام ١٩٥٢ فقال :
« ليس حب الخير هو الدافع لنا ، ولا أعتقد أننا نحتاج إلى أن نخرج أنفسنا إذا ما اعترفنا بعرفنا عن المثاليات » .

وهذا صحيح تماما إذ ينبغي حين ندرس العلاقات بين الدول من سياسية واقتصادية ، أن نستبعد هذه العناصر التي قد تلعب دورا في الصلات التي تقوم بين الأفراد .

مقاومة الخطر السوفيتي ؟

وربما بتبادر إلى الذهن وبحق ، على ضوء الانقسام الحالي في المجال الدولي والصراع الناشب بين المعسكرين الغربي والشرقي والذي ازداد حدة منذ ختام الحرب العالمية الثانية ، أن برنامج النقطة الرابعة من الوسائل التي عمدت إليها الولايات المتحدة كجزء من سيادتها الدفاعية ضد الخطر الذي تعتقد أنه يهددها .

ولكي نناقش هذه المسألة يحسن أن نعود إلى خطاب المستر اتشيسون الذي أسلفنا الإشارة إليه ، فنراه يقول :

« إن خطر السوفيتية خطر حقيقي رهيب ، والعمل الناجح لبرنامج

النقطة الرابعة سيساعد على الوقوف في وجهه ، ولكن هذه مسألة طارئة ، فإن للبرنامج أغراضا أساسية أكثر استقرارا عن ذلك ، وينبغي أن يقوم بتحقيقها وتنفيذها ولو لم يكن هناك خطر سوفيتي ، ولو أننا نظرنا إلى الأمر من ناحية الموضوع فإننا نستطيع أن نقلل إلى حد بعيد من أهمية النقطة الرابعة كوسيلة فعالة وذات أثر واضح في خدمة أغراض السياسة الأمريكية العليا في النطاق الدولي ، والسبب في هذا أن النتائج التي قد تسفر عنها جهود النقطة الرابعة ستحتاج إلى وقت غير قصير لكي تبدو واضحة وذات أثر . أن نجاح هذا البرنامج قد يكون عاملا مساعدا كما يقول اتشيسون ، ولكن هذا في الأجل الطويل ، لا القصير .

ومما يؤيد هذا الرأي الذي يقول به الكثيرون ممن ينظرون إلى الأمور نظرة واقعية ، عدم اشتغال اتفاقات المعونة الفنية على أية قيود أو التزامات سياسية . وكذلك فهم يشيرون إلى المثل الخاص بالهند التي تتلقى الكثير من ألوان المعونة الفنية ولكنها مع ذلك لم تحد عن السياسة الخارجية التي رسمتها لنفسها .

إن السياسة الخارجية لأية دولة دائما تستوحى من المصالح الحيوية وتقريرها لا يتم بمثل هذه البساطة ، ومن الصعب الاعتقاد أو الظن بأن تلقى بعض مساعدات فنية الطابع يمكن أن يحمل دولة على اتخاذ موقف معين في السياسة الدولية .

الثورة الفنية :

من أبرز مظاهر التاريخ الحديث وبخاصة منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر تلك الثورات الفنية التى حدثت فى ميادين الزراعة والصناعة والمواصلات، والتى بدأت فى إنجلترا وانتقلت منها إلى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، فدفعت تلك المناطق إلى الأمام بخطى سريعة وأحدثت تحولات خطيرة وتغييرات أساسية فى أساليب الحياة ونظم الإنتاج .

أما الدول التى يطلق عليها « المتخلفة » فهى التى لم تتأثر تماما بتلك الثورات الفنية فظلت تعيش فى نطاق أساليب بدائية من الإنتاج ، فأصبح الأخير متخلفاً عن الزيادة السريعة المطردة فى السكان ، الأمر الذى يفسر لنا هبوط الدخول فى أمثال هذه المناطق ، وإذن فالسبيل الوحيد والعملى للامور ينحصر فى الأخذ بأسباب الثورات الفنية المشار إليها فى مجالى الزراعة والصناعة والنقل والحياة الاجتماعية .

ولاريب أن المساعدات الفنية التى تقدم لأمثال هذه البلدان الأخيرة تهين لها الوسائل العلمية التى تصلح أساساً لقيام نظام اقتصادى أكثر اتفاقاً مع روح العصر . وليس معنى هذا أن المساعدات من هذا الطراز ستخلقها خلقاً بطريقة سحرية ، ولكنها ذات أهمية من حيث أنها تنير السبيل وتهين الأدوات التى لا بد منها لتعبئة القوى والموارد والإمكانات .

ولا بد للمرء أن يسأل ، ولكن ما العلاقة بين الثورة الفنية والمساعدات الفنية التي تقدمها دولة إلى غيرها . لقد عرض الكتاب الأمر ليكون لهذا الموضوع ولهم في هذا تفسيرهم .

إن هناك مناطق واسعة في العالم ، مليئة بالثروات الزراعية والصناعية وغيرها ولكنها مازالت بعيدة عن نطاق الاستغلال بالقدر الواجب ، لا بسبب عدم توافر الرغبة في ذلك ، وإنما لأن الأساليب التي يتبعونها أولية والنظم التي يعيشون في ظلها بدائية ، ذلك أنهم لم تتأثر بعد ، بصورة عملية ، بالثورة الفنية الحديثة . يحدث هذا في الوقت الذي يزداد فيه عدد سكان هذه المناطق بسرعة كبيرة ، هي أعظم من الزيادة في موارد العيش والعمل . وازاء الاتساع المطرد في الفجوة بين الأمرين ، يزداد هبوط مستوى الدخول وتكثر البطالة وينتشر الفقر . وبسبب الفقر وضآلة المستويات الصحية والثقافية ، يظل هؤلاء جميعاً يرزحون تحت وطأة الأمراض والجهل . والنتيجة التي تترتب على هذا كله أن تموج هذه المناطق بعناصر القلق وعوامل الاضطراب ، ذلك أن الجوع إذا استبد بالمرء قد يدفعه إلى أي اتجاه أو سبيل ؛ وليس هذا من صالح العالم بوجه عام ، والبلدان المتقدمة بوجه خاص . وإذن ، فللقضاء على هذه الظواهرات يتعين على البلدان التي نجحت فيها الثورة الفنية أن تعاون زميلاتها المتأخرة لكي تستفيد من ثمار التقدم الفني ، ولكي تهض باقتصادياتها وأحوالها الاجتماعية . وثم أمر آخر يتحدث عنه الكتاب الأمر يكون ، فهم يقولون

إنهم إذ يساعدون على رفع المستوى الثقافى فى البلدان المتأخرة أو المتخلفة ، فإنهم يهيئون السبيل أمام أهلها لى تقوم فيها حكومات صالحة واعية تستطيع أن تكون موضع الثقة والاطمئنان من جانب الشعوب ، وأن تعمل على التعمير والإنشاء .

هذه المعانى التى أشرنا إليها بهذا القدر من الإيجاز أبرزها المستر أتشيسون فى خطابه بمدينة نيويورك إذ قال :

« إننا نعيش فى وقت تتقاسم فيه حركتان ثورتان وجه الأرض ، أن إحدى هاتين الثورتين هى الثورة الفنية التى أدخلت حركة التصنيع فى القرن التاسع عشر إلى غرب أوربا وشمال أمريكا ، وهى اليوم تبدأ فى تحريك الدول التى يطلقون عليها الدول المتخلفة من الوجهة الاقتصادية .

« والثورة الأخرى التى حملنا لواءها بإعلاننا الاستقلال ووثيقة حقوق الإنسان ، وأعنى بذلك الأفكار التى انتشرت حاملة فى طياتها الحرية والعدالة والاستقلال ، والتى عبرت عنها ثورات فرنسا وأمريكا منذ ١٧٥٠ عاماً .

« وهذا أيضاً من الاضطراب الذى نراه اليوم فى آسيا وإفريقية والشرق الأوسط وغيرها من أرجاء العالم وأقطاره .

« إن تفاقم هذه القوى الثورية فى تلك المناطق من العالم التى لم تنضج اقتصادياً هى التى تعطى لبرنامج النقطة الرابعة خطره ومغزاه ، لأن أسلوب الحياة الجديد لا يعطينا أداة لحياة أفضل فحسب ، بل

يهيئ لنا أيضاً وسائل ارتباطات جماعية ، وثقافية ، لتبادل هذه المعرفة .

✕ « فإذا كنا بعملنا هذا نستطيع أن نساعد الناس ، لا عن طريق العناية بالتربة والمياه واستغلال مواردهم الطبيعية فحسب ، بل بدعم الثقافة التي تلائمهم وتتمشى مع مطالبهم في الحياة ، وكذلك بتحقيق أمانهم في إنشاء حكومة مسئولة وأكثر تمثيلاً لهم ، وبذلك يتيسر لهذه القوى الثورية أن تسير في طريق الإنشاء والمساهمة في بناء السلام العالمي . »

ومن هذا العرض الموجز الذي قدمناه نستطيع أن ندرك أن الولايات المتحدة إذ تطبق نظام التعاون الفني على هذا النطاق الواسع ، تعلن أنها كانت وما زالت تضع الاعتبار التاليفي في مكان لائق من تفكيرها واهتمامها .

(١) ان التخلف ، بما يتولد عنه من فقر وجهل ومرض ، من الأسباب القوية التي تساعد على انتشار الاضطراب والفوضى في العالم .

(٢) ان المساعدة الفنية التي تقدمها إلى البلدان المتخلفة ، تمكن الأخيرة من النهوض اقتصادياً واجتماعياً ، الأمر الذي يترتب عليه دعم السلام العالمي .

العامل الاقتصادي :

أوضحنا أن حب الخير والمثالية ليس سبباً كافياً لتفسير لبرنامج التعاون الفني الأمريكي ، كما بينا أنه لا يكفي في حد ذاته ليكون أداة فعالة لمقاومة الأخطار الدولية التي تخشاها الولايات المتحدة وتحاول دفعها ، وقلنا إن بقاء حالة التخلف في مناطق كبيرة بالعالم ليس في صالح الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً . ونحن ممن لا يؤمن بأهمية العواطف والمثل العليا كعامل في السياسة الدولية . فإذا كانت المعونة الفنية التي تقدم إلى بعض البلدان تجعل في إمكانها تنمية اقتصادياتها وترقية مستوياتها الاجتماعية ، فإن الدول التي تهمل هذه المعونة تهدف كذلك إلى منافع مادية عن طريق هذا التعاون . ولكي يتسنى لنا إيضاح هذه المنافع نود أن نقبس هذه العبارات من خطاب وزير الخارجية الأمريكية : —

« بالرغم من أن لبرنامج النقطة الرابعة أثراً في نمو أسواقنا وتجارتنا فيما وراء البحار وزيادة مواردنا من المواد الأولية .. »

فما المعاني التي تدل عليها هذه العبارة ؟

١ — إن الولايات المتحدة والدول المماثلة لها من حيث التقدم الصناعي ، في حاجة متزايدة إلى الكثير من المواد الأولية . وإذن فالمساعدة الفنية التي تقدم إلى البلدان التي لم تستكمل نموها الاقتصادي إنما تساعدنا على حسن استغلال ما تملك من ثروات نباتية ومعدينية

إلى درجة تفيض عن حاجتها ، وهنا يتسنى إصدار الفائض إلى الدول المتقدمة .

ومن الطبيعي أن تستفيد الدول المنتجة لهذه المواد ، لأن ثمنها يساعد على زيادة الثروة القومية ، فضلاً عن الحصول على الكثير من السلع والخدمات من الخارج .

وأكثر من هذا فالزيادة في الإنتاج تفتح أبواب العمل والعيش أمام الأهلين .

٢ — حين يتقدم الإنتاج في البلدان المتخلفة ويتضاعف الدخل العام ، تزداد المقدره الشرائية بصورة واضحة . وكذلك فارتفاع المستوى الاجتماعى من مختلف نواحيه يؤدى إلى تعدد وارتفاع مطالب أفراد الجماعة . وما من شك أن لهذا كله أثراً طيباً ، وذلك أن منتجات البلدان الصناعية بوجه خاص تجدها أسواقاً طيبة في المناطق الأخرى . وحتى عملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، من زراعة وصناعة . تتطلب أنواعاً مختلفة من الآلات والمعدات ، وهذه لا يتسنى الحصول عليها إلا من الدول المتقدمة . ولنضرب طائفة من الأمثلة ، فلنفرض أن بلداً ذا دخل قومى أو فردى ضعيف يستورد من الأقمشة والمعدات ما قيمته (س) من الدول الصناعية فلو زاد هذا الدخل بنسبة الضعف مثلاً لأدى ذلك إلى زيادة واضحة فى حجم قيمة الواردات اللازمة . والواقع أن ازدياد القوة الشرائية وارتفاع مستوى القدرة على

الاستهلاك ، لا تقف الفائدة منهما عند حد الدول التي تقع فيها هذه الظواهر فحسب ، وإنما تمتد فعلا إلى بقية أنحاء العالم .

وإذن فالولايات المتحدة لا ريب تدرك أنها عن طريق ما تقدم من معونة فنية ، إنما تفتح آفاقاً واسعة أمام صناعيتها وتجارتها . وهذا الأمر نفسه نلقاه كامناً وراء برنامج المعونة الفنية الذي تشرف عليه الأمم المتحدة . إن من أغراض هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة أن تحقق التعاون الدولي في شتى الميادين وفي مقدمتها الاقتصادي منها .

وإذن فحين تعمل الهيئة الدولية على رفع المستويات الإنتاجية

والصناعية في البلدان المختلفة لا تستهدف صالح هذه الأخيرة فحسب ، وإنما تهدف كذلك وبنفس القدر إلى رعاية مصالح الدول المتقدمة فنياً ، أى إلى إفادة صناعيتها وتجارتها . وإذا ما نمت وتقدمت العلاقات الاقتصادية بين الدول وصارت المنافع متبادلة كان ذلك خطوة واسعة تؤدي إلى دعم السلام العالمي .

وهكذا من ناحية العوامل الاقتصادية نجد تماثلاً واضحاً في حالة ما تقدمه الأمم المتحدة والولايات المتحدة من معونة فنية .

غير أن هناك ناحية لا يجوز إغفالها ، وهى أن برنامج النقطة الرابعة قد يكون سبيلاً لتدفق رأس المال الأمريكى . ونحن نقول ، دون ريب ، إن المعونة الفنية ستتيح أمام البلدان المستفعدة فرصة واسعة لاستغلال مواردها ، وهى حين تفعل ذلك لا بد أن تعتمد على

مواردها المالية الذاتية ، فإذا ما رأتها قاصرة عن ذلك جاز لها السعى إلى سد النقص عن طريق رؤوس الأموال التي يمكن استيرادها من الخارج ؛ وفي هذه الحالة عليها أن ترسم لنفسها السياسة التي تراها محققة لأهدافها ومتفقة مع مصالحها . وما ينطبق على النقطة الرابعة يسرى كذلك عندما تحصل هذه البلدان على المعونة الفنية من هيئة الأمم ، وقد سبق لنا أن عرضنا للناحية المالية من الموضوع ، وإذن لاجابة إلى إعادة النظر في الأمر .

الفصل السادس

في الميزان

لا ريب أن البلدان التي لم تستكمل نموها على النحو الذي أوضحناه قد لا يتوافر لديها العدد الكافي من الخبراء والفنيين والاختصاصيين في مختلف النواحي التي تتمثل بتنمية الانتاج وعملية التقدم الاجتماعي ، فقد يكون بعضها زراعياً ولكنه بحاجة إلى استخدام أساليب جديدة في الزراعة لا عهد له بها من قبل ، أو قد يقرر السير في طريق الإنشاء الصناعي الحديث دون أن تكون لديه خبرة عملية أو تقاليد سابقة في هذا الميدان . وهنا تعتمد هذه البلدان إلى استقدام الخبراء الأجانب وعليها أن تنقدم أجورهم وأن تتكفل بغير ذلك من نفقات أخرى تتصل بإقامتهم وكذلك بالابحاث والدراسات والتجارب التي يضطلعون بها .

وقد يتوافر لهذه البلدان عدد من ذوى الكفاية في ناحية أو أكثر ، ولكننا نعلم أن العلم يتقدم بسرعة يكاد يصعب تسجيلها ، الأمر الذي يستلزم حتما متابعة هذه التطورات وملاحقة الكشف

والمخترعات ، ومن الطبيعي أن عدم خلق صلة مع التقدم الفنى السريع الخطى مما يجعل خبراء الأمة غير المستكملة لنموها فى نوع من العزلة ومن هنا لا تتجدد أساليبهم . وأحب هنا أن أضرب مثلاً أو اثنين من حياتنا . لقد برزت فكرة إقامة السد العالى فى هذه الأيام ، وبالرغم من الفوائد الضخمة التى ينتظر أن تعود على البلاد من ناحية التوسع الزراعى إذ يتيح لها استصلاح مليونى فدان ، والإنشاء الصناعى إذ يهىء القوة الكهربائية لإقامة صناعة الحديد والصلب على نطاق واسع ، فإن الكثيرين من قدامى المهندسين يصعب عليهم التحمس للمشروع لأنهم لم تتمتع لهم الفرصة لمشاهدوا بأعينهم مشروعات مماثلة نفذت فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة . وأن مصلحة الطرق والكبارى لتتفق الكثير من المال على إنشاء الطرق البرية وتمهيدها ورصفها ومع ذلك يبدو أن الأساليب المألوفة منذ سنوات مازالت سائدة ، بينما يحدثنا الشبان الحديثو العهد بالدراسة فى الخارج أن هناك وسائل جديدة تنطوى على تحسين واضح ووفر فى المال له أهميته . وعلى ضوء هذه الحقائق كثيراً ما توفد البلدان المتخلفة بعثات من إخصائيهما إلى الدول الأكثر تقدماً . وفى بعض الأحيان قد تحتاج الدراسات إلى تجارب وآلات ومعدات لا بد من استيرادها من الخارج .

ومن الطبيعي أنه فى كافة هذه الحالات يتعين على الدولة التى تريد

أن تسير العصر وأن تختزل الزمن عن طريق الاستفادة من علوم الغير بصورة أو أخرى ، أن تتحمل نفقات كبيرة حتى تصل إلى هذه الغاية ، وإن مصر لتقدم دليلا ماديا على هذا ، فكم استقدمت من خبراء ومستشارين . ولعلها أسرفت في الأمر حتى كان موضع النقد .

فاذا ما رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها برامج المعونة الفنية الدولية والأمريكية إذا بنا أمام اتجاه جديد ، ذلك أنها تهى لنا السبل التي تجعل في مستطاعنا ملاحقة التطور العلمى لاستغلال ما نملك من ثروات وموارد ، ولكن الذى يتحمل نفقات هذا كله إنما هى الإدارات المشرفة على تنفيذ برامج المعونة الفنية . ولقد رأينا كيف رصدت هيئة الأمم ما يربو على عشرين مليونا من الدولارات لصالح البرنامج الموسع بعد إقراره ، وهامى البعثات التي أوفدها تلك المنظمة الدولية على حسابها ونفقتها إلى بلاد مثل أفغانستان وليبيا ومصر وبلجيكا والمكسيك والنرويج وباكستان قد أسدت خدمات طيبة في أكثر من ميدان ؛ وفي هذا تحدثنا مطبوعات الهيئة : —

« شملت المساعدة الفنية في الشهور الثمانية عشر التي انتهت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ستين دولة ومنطقة من مختلف بقاع العالم . وكانت هذه المساعدات الفنية حتى ذلك التاريخ ، أما قد تم تقديمها أو في طريقها إل الدولة أو المنطقة في إحدى الصور أو الوسائل التي تقدم بها المساعدات الفنية من الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة . »

وبرنامج التعاون الفني الأمريكي وترصد له مبالغ طائلة يقدم لنا أمثلة كثيرة من هذا القبيل . ففي العراق مثلا تقرر تخصيص مليوني دولار لهذا الغرض . وهنا نود أن نضرب المثل بمصر فهي أقرب إلينا .

(١) تقوم الادارة المختصة بإجراء تجربة في مساحة قدرها ٣٠٠٠ فدان من الأراضي البور من أجل استنبات عدد من مختلف أنواع الحشائش المستوردة من استراليا ونيوزيلندا وأفريقية والولايات المتحدة ، فإذا نجح المشروع فانه كفيل أن يوضح امكانيات الاستفادة الواسعة النطاق من مناطق شاسعة من الصحارى المصرية .

(٢) ويقدر الخبراء المصريون أن مصر تخسر الكثير سنويا بسبب الموت الذي يصيب الماشية لأسباب يمكن تجنبها ، وقد طلبت السلطات المصرية من إدارة النقطة الرابعة اعداد برنامج وقائي ، والتنفيذ سيقضى إنشاء معمل كيماوى يتكلف ١٠٠.٠٠٠ دولار ويقام على حساب هذه الإدارة .

(٣) وقام أحد الخبراء ، بناء على طلب الحكومة المصرية ، بدراسات واسعة بشأن تخزين الغلال بالوسائل الفنية الحديثة ولهذا الأمر دلالاته إذا ذكرنا أن عدم توافر هذه الوسائل يكلف البلاد خسارة سنوية تتراوح بين ٣ ، ٥ ملايين من

الجنهات ، وهذا يفسر لنا اهتمام الحكومة المصرية ومجلس تنمية الإنتاج بمشروع صوامع الغلال . ومن الطبيعي أن يستعان بأمثال هؤلاء الخبراء حيث أقيمت في بلادهم أحدث أنواع الصوامع .

(٤) وتساهم الهيئة بصفة جدية في توفير التقاوى اللازمة لتجارب زراعة الذرة الهجين وهو المشروع الذى أقره مجلس الوزراء المصرى أخيراً، ومثل هذا النوع الذى جرب فى الولايات المتحدة كفىل أن يزيد الانتاج من الذرة بمقدار الربع أو أكثر .

(٥) ومن أهم البعثات التى وردت تلك التى تقوم بدراسات شاملة بالتعاون مع الخبراء المصريين والمصالح والإدارات الحكومية لدراسة الامكانيات الصناعية حتى يتسنى معرفة أصلح الصناعات ومواقعها ومواردها وغير ذلك من العناصر التى لابد منها .

(٦) المساعدة فى إيفاد عدد من المصريين إلى الولايات المتحدة من أجل التدريب على مختلف الأعمال كالزراعة والنقل والصحة والمالية والصناعة والتعليم، وقد بلغ عدد الموجودين منهم فى ذلك البلد ٣٤ مبعوثاً حتى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٢ .

هذه صور من المساعدات التى تقدم وكلها ذات طابع فنى ، والهدف منها أنها تنير السبيل أو تفسح الطريق من أجل تنفيذ برامج

إنشائية واسعة النطاق ، إذا اعتزمت السلطات المصرية المستولة
الاصلاح الجدى .

زوايا مبررة :

ولا يقف الأمر عند حد مجرد الانتفاع بما تملك الدول المتقدمة
فنيا من معرفة وخبرات وتجارب سواء عن طريق استقدام رجالها
الفنيين والمتخصصين أو بإرسال البعثات إليها من أبناء البلدان التى لم
تستكمل نموها نظرا لعدم توافر هذه النواحي الفنية لدى الأخيرة ،
ولكنه يمتد إلى ميدان أوسع من هذا بكثير .

أنتا نعرف ما نزرع تحت ثقله من عناصر التخلف الاقتصادى
والأمراض الاجتماعية وكل هذا من مخلفات العهود الماضية ، ونحن
نضع الخطط ونرسم المشروعات الكفيلة بالقضاء على هذه الآدواء
المنوعة . وقد نعلم إلى وضعها موضع التنفيذ . إلا أن هناك مسألة
أخرى على أكبر جانب من الأهمية وينبغى أن يكون لها مقامها اللائق
فى اعتبارنا وتفكيرنا .

أنتا نفكر فى الحلول والخطط على ضوء البيئة التى نعيش فيها وتحت
تأثير ظروفها ، وهذا ما يميل إلى أن يجعل نظرنا ذات صبغة محلية إلى
درجة ليست بالقليلة . أما الأجنبي فحين ينظر إلى المشكلة فإنه يفعل
ذلك من زوايا مغايرة ، فهو يدرسها ويعمل على تفهمها ويرسم الحل

المناسب على ضوء التجارب التي طبقت في بلادها ورآها تنمو وتحقق نتائج اقتصادية واجتماعية واضحة. حقيقة ليس المفروض أن ينقل إلينا كل ما يثبت صلاحيته في بلاده وذلك بسبب تباين الظروف واختلاف المستويات ؛ ولكنه في الوقت نفسه يحدد معايير يمكن النسخ على منوالها ، أو بعبارة أخرى بحيث تصبح نماذج يمكن الاقتداء بها .

وهنا أضرب المثال التالي فلعله قمين أن يزيد الفكرة توضيحاً .
لقد سبق أن أشرت إلى ذلك المشروع الذي تعزم إدارة التعاون الفني الأمريكي الاشتراك ، فينا وماليا ، في تنفيذه مع الحكومة المصرية ، والذي يتناول تعمير (لا مجرد إصلاح) مساحة قدرها ٨٠.٠٠٠ فدان من الأراضي البور . وهنا يلفت النظر عند قراءة تفاصيله الطريقة التي يراد بها تحقيقه ، فإذا بها شاملة لكل العناصر التي تتألف منها أية وحدة زراعية أو ريفية لأنها جميعاً تكون كلا واحداً متماسكا .

١ — الشرط الأول أن تقسم الأراضي إلى قطع صغيرة لا تزيد

مساحة الواحدة منها عن خمسة أفدنة ، وتملك إلى الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . ومثل هذا الشرط ينطوي على فلسفة في الإصلاح الزراعي . لقد قامت حكومات عدة في الشرق الأوسط باستصلاح مساحات واسعة من الأراضي البور وإعدادها للاستغلال الزراعي ، فإذا ما بدأ الأمر الأخير إذاً بالأراضي التي تناولتها يد الإصلاح والتعمير

تصبح من نصيب كبار الملاك وغيرهم من ذوى الثراء ، مما كان السبب الرئيسى فى طابع عدم التوازن الذى يتسم به نظام الملكية الزراعية . وأن مصر لتقدم لنا الدليل على هذا كله ، ومن هنا كان فى مقدمة الأعمال التى حققتها الثورة التى بدأت يوم ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ وضع حد أعلى لما يجوز للفرد امتلاكه ، وتوزيع ما يستولى عليه بين صغار الفلاحين والمعدمين . والثورة إذ فعلت هذا فانما تثبت أنها ذات فلسفة واضحة وهى تشجيع تملك الفلاح الصغير وتوفير أسباب الرزق والعمل له ، وبمعنى آخر أنها ترى أن الإصلاح الزراعى يجب أن يكون الهدف منه خدمة (الرجل العادى) . ومن هنا نرى أن المشروع المشار إليه منبعث من الفلسفة الاجتماعية الحديثة وهى ضرورة توفير الأرض لأكبر عدد ممكن من الأفراد فى البلاد الزراعية . أن الدولة إذ تتحمل هذا العبء إنما تفعل ذلك من أجل الفقير والصغير ، أما صاحب المال الكبير فإن فى مكنته أن يصلح الأرض البور لنفسه وعلى حسابه .

٢ — ليست العبرة فى إصلاح الأراضى أن توفر وسائل الرى والصرف ، وإنما هناك اعتبارات أخرى حيوية لا يجب إغفالها وإلا كان هذا الإصلاح عبثاً لا طائل تحته . إن

هذه المناطق إنما تعد لإقامة الفلاحين ، وإذن - والمعروف أنهم من الفقراء العاجزين - ينبغي أن نوفر لهم بصورة شاملة كل مرافق الحياة وكافة الوسائل التي تمكنهم من أن يبدأوا حياتهم بطريقة سليمة ومريحة من مختلف النواحي . وأكثر من هذا ، أن البلد الزراعى المتخلف يتعين عليه أن ينهض بمستوى الحياة فى صفوف أهل الريف ، والفكرة الأساسية التى يجب أن تؤمن بها ، هى أنه إذا ما اعتمدت الدولة إصلاح أراض جديدة وتعميرها ، فمن اللازم فعلا أن تخلق جماعات جديدة ، ذات نظم وأساليب ومستويات أرقى نوعا من تلك التى تسود فى بقية المناطق الأخرى .

وإذن فالمسألة لا تنحصر فى إصلاح أرض وتوطين الناس بها ، وإنما هى فى الواقع أبعد مدى من ذلك ، ونقصد بذلك العمل على خلق مجتمع ريفى جديد تتوافر له مقومات التقدم والإرتقاء ، ويكون ذلك نوعا من التجربة نعمل على تعميمها تدريجياً فى المناطق الأخرى . وعلى ضوء هذه الاعتبارات نجد أن المشروع المقترح يتضمن بناء المساكن الصحية ، وإنشاء الجمعيات التعاونية ، وتوفير نظام الائتمان الزراعى ، وفتح المدارس المهنية ، وتأسيس المستشفيات بحيث تكفى سكان الجهة ، وإقامة محطات التجارب ، وتحسين وسائل التسويق ، وإيجاد الصناعات والحرف التى تقوم على الانتاج الزراعى . وهذا كله

يجب أن يتم في وقت واحد وبصورة منتظمة ، وبذلك ينقل السكان الجدد إلى حياة قد تكاملت عناصرها .

ومن هذا نخلص إلى النتيجة التالية البالغة الأهمية ، وهي أنه حين القيام بمشروعات استصلاح الأراضي ينبغي أن تكون نظرتنا شاملة للنواحي الاقتصادية المتنوعة والاعتبارات الثقافية والصحية والاجتماعية وما إليها . . . فهذا المثل الذي قدمناه وإن كان يتعلق بمساحة صغيرة نسبيا وهي ٨٠٠٠٠ فدان لصالح ٢٠ ألف أسرة على الأكثر، تنحصر أهميته في أنه يبين لنا الطريق الذي ينبغي سلوكه والوسيلة التي يتعين علينا أن نعالجها أمثال هذه المشكلات . وهذا هو الفلسفة الكامنة وراء نظام (التوجيه) أو (رسم الخطة) . وما من شك أن تفهم هذه الفلسفة على هذا النطاق وتطبيقها ، سيحملنا على الخروج إلى الميدان الأرحب وهو رسم الخطة الشاملة للإصلاح بحيث تتألف من عناصر عدة متماسكة ومتكاملة ، وبحيث يسير الاقتصاد جنبا إلى جنب مع النواحي الاجتماعية . فكان الطريق التي يراد بها أن ينفذ المشروع الذي أشرنا إليه ، إن هي إلا إحياء بطريقة غير مباشرة ، ولكنها عملية ، بأهمية التوجيه والتخطيط والتنسيق .

وتمت مثل آخر لا نرى بأسا من إيرادها لأنه يدل على الزوايا التي ينبغي أن ننظر منها إلى الموضوعات والمسائل ذات الأهمية الانتاجية . فقد حدث أن اتصلت ببعض الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم الحكومة المصرية عن طريق إدارة التعاون الفني لدراسة

إمكانات التطور الصناعي في البلاد . فإذا بهم يطلبون الكثير من الإحصائيات - وهذا أمر طبيعي ، ولكنهم جعلوا الأولوية لأمثال هذه الإحصائيات :

أولاً : الزيادة في عدد السكان خلال السنوات الممتدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ طبقاً للإعتبارات التالية :

(١) درجة الزيادة في كل من القطاعين المدني والريفي ، وكذلك في المدن الصناعية

(ب) الزيادة طبقاً لطوائف وطبقات المجتمع المصري .

(ج) نسبة الوفيات (على تعددها) وفقاً للبنود السابقة .

ثانياً : أرقام مفصلة (مع تحليل من قبل المصالح والهيئات المختصة)

عن الدخل الأهلي (بعناصره المختلفة) منذ سنة ١٩٣٩ ، ثم توزيع الدخل على :

(١) الملاك الزراعيين طبقاً لدرجاتهم .

(ب) العمال الزراعيين .

(ج) عمال الصناعة .

(د) رجال الصناعة والتجارة .

(هـ) طبقة الموظفين والمستخدمين ومن في حكمهم .

(و) سكان المدن بوجه عام ، مع الإشارة إلى المدن الصناعية

ثالثاً : تطور رأس المال الصناعي (بصورة مفصلة) خلال الفترة ذاتها .

رابعاً : إحصائيات دقيقة عن التجارة الداخلية (عناصرها وحجمها في
للسهور والمواسم المختلفة ، مع بيان اتجاهاتها وغير ذلك) .

هذه طائفة من أنواع الاحصائيات التي أراد أن يطلع عليها ،
ومن أسف أن أغلبها لا وجود له على النحو الذي يفهمه طبقاً لما
يراه مطبقاً في بلاده . وراح يسأل كذلك ، لأنه يريد أن يدرس
مسائل التكلفة والكفاية الانتاجية في الصناعة ، عن الأمور الآتية :

١ — إنتاجية العامل .

٢ — توزيع نفقة العمل على العناصر المختلفة .

٣ — نسب تقسيم نفقة الانتاج .

٤ — نسبة مصاريف التعبئة واللف والحزم وغير ذلك .

هذه ألوان من أسئلة عن مسائل رآها أولئك الخبراء ذات أهمية
قصوى لكل من يريد أن يقوم بدراسات وافية وصحيحة عن حالة
الصناعة المصرية من أجل إزالة ما تعانيه من مشكلات وماتسم به من
عيوب ، وما يرجي لها من عوامل التحسين والتقدم . وما من شك أن
هذه الأسئلة وأمثالها إنما تلقى ضوءاً على الطريقة التي ينبغي اتباعها في
البحث . والحق ، أن من أكبر نواحي قصورنا ذلك الذي يتجلى في
الناحية الاحصائية ، من حيث جمع مختلف أنواع الاحصائيات
وتبويبها وتحليلها ؛ وهذه المهمة إنما تضطلع بها الهيئات والمصالح
المختصة إلى جانب المعاهد العلمية ، أسوة بما يجري في البلاد الأخرى

التي تقدم فيها ، الوعي الاحصائي ، . لقد أصبحت اليوم للأرقام معاني
حية إذا عرف أسلوب تحصيلها وتنظيمها وترتيب النتائج عليها . ولقد
ازددت إيماننا بواجتنا القصوى إلى وضع نظام جديد ، جديد في كل
شيء ، لهذه الناحية . إن المسألة أعمق بكثير من دراسة النظريات العامة ،
ذلك أن العبرة إنما هي بمدى تطبيق هذه النظريات وعلى جوانب
الحياة المصرية .

من هذا العرض الموجز نستخلص أن الخبرة الفنية تبدو أهميتها
من حيث لفت النظر إلى الطريقة التي تعالج وتدرس وتنفذها مشروعات
الإصلاح ، على ضوء التجارب التي نجحت وأفادت في البلاد المتقدمة .

الفصل السابع

تجارب في الشرق الأوسط

تحدثنا في الصفحات المتقدمة عن نظم المعونة الفنية وذلك من الناحية النظرية وحدها ، ولكننا نرى لزوما أن يشمل البحث الجانب التطبيقي أى العمل فهو دائما أقدر على إلقاء الأضواء الكافية على الموضوعات والمسائل وبذلك يتسنى الحكم عليها وتقدير قيمتها الذاتية. ولسنا نعزم أن نقتطف مثلا من هنا وآخر من هناك ، ولكننا نؤثر أن نقصر الاهتمام على إقليم معين ذلك هو الشرق الأوسط ، فنورد طائفة من بيانات عن برنامج التعاون الفني بالنسبة إلى بلدانه المختلفة مع استثناء إسرائيل ، وذلك خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣ (١)

١ - إيران

ماتكلفته الولايات المتحدة ٤٣٧٤٠.٠٠٠ دولار

مقدار المساهمة المحلية ١٦١٧٠.٠٠٠ دولار

٢٣٠ إيرانيون يجرى تدريبهم

تكونت (لجنة مشتركة) تمثل الإدارة والحكومة الإيرانية ،

(١) نقلا عن مجلة « شؤون الشرق الأوسط » عدد فبراير ١٩٥٣ ، ص ٦٢ — ٦٧

وهنا نلاحظ أن الاهتمام الأكبر موجه نحو التنمية الريفية . واتخذت اللجنة من طهران مقراً لها ، كما أن هناك سبعة مراكز إقليمية ، ويشترك الخبراء والفنيون من الجانبين في المسائل المتعلقة بالزراعة والصحة والتعليم الريفي . وأجريت تجارب لتعميم التقاوى المنتقاة أسفرت عن زيادة المحصول ، كما بدأ إنشاء محطات للماشية ومراكز للتربية والتلقيح الصناعي كجزء من برنامج شامل لتنمية الثروة الحيوانية ، واستوردت مقادير من أنواع مختلفة من الثيران والماعز والأغنام من بلاد أخرى وبذلك أمكن إيجاد آلاف من القطعان . وفي الوقت نفسه أقيمت محطات كثيرة في أرجاء كثيرة من البلاد بقصد حقن الأغنام والماشية لتخليصها من الطفيليات .

ومن الأخطار التي يتعرض لها الإيرانيون الملاريا ، ولهذا أمكن رش نحو ٩٠٠٠ قرية ، يقيم فيها ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، بمسحوق د.د.ت وفي الوقت نفسه تجرى تجارب في مئات القرى لتزويد بيوت السكنى بالمراحيض الصحية والقليلة الكلفة ، وذلك كجزء من خطة تعزم الحكومة الإيرانية تنفيذها لمكافحة التفوئيد .

ولقد سبق أن صدرت قرارات تنازل بمقتضاها الشاه عن مساحات واسعة من أملاكه الزراعية بقصد توزيعها على صغار الفلاحين المقيمين فيها ، ويتعاون الخبراء من الجانبين على القيام بتنظيم هذه العملية . ومن النواحي التي نالت اهتماماً كذلك الثروة المعدنية فتقدم

القروض للشروعات التى تقوم باستغلال هذه الموارد وبخاصة مناجم الملح والكبريت ، كما أدخلت الأنوال الآلية فى صناعة الصوف بدلا من الأساليب اليدوية السائدة من قديم ، ولهذه الصناعة أهميتها فى إيران وبخاصة فى عمل السجاجيد والأبسطة التى لها سوق واسعة فى الخارج .

٢ - المملكة الأردنية

ما تكلفته الولايات المتحدة	٦٤٥٦٠٠٠ دولار
مقدار المساهمة المحلية	٥٣١٠٠٠ دولار
أردنيون يجرى تدريبهم	٥٢

تسير عملية إنشاء سد بنجر إلى جانب مشروعات أخرى للرى وحفظ المياه ، وهذه كلها بداية العمل ، بمساعدة اعتمادات برنامج التعاون الفنى ، فى تحقيق مشروع رى وادى (اليرموك - نهر الأردن) والغرض منه استغلال ١٢٠.٠٠٠ فدان من الأراضى غير المنزرعة لتوزع على ٢١٠.٠٠٠ أسرة من اللاجئين الفلسطينيين ، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ هذا المشروع ما بين أربع وست سنوات وتبلغ تكاليفه مائة مليون دولار . غير أن المعروف أن عدد هؤلاء ممن تضمهم الأردن اليوم لا يقل عن نصف مليون نسمة ، إلا أن الخبراء يقولون أنه إلى جانب كل أسرة تزرع أرضا ، ستتوافر أعمال أخرى لثلاث أسر إضافية ، وهذه مسألة يرى الكثيرون أنها تحمل طابع التفاؤل البعيد عن حدود الواقعية .

وتقدم الإدارة كذلك مساعدتها في انشاء مدرسة معلمين بالعاصمة (عمان) وتوفير قروض للبلديات ومخازن الغلال ، كما تسهم في توزيع الآلات الزراعية وإقامة مستشفى للولادة .

وكذلك يقوم الخبراء بأبحاث تتصل بثروة البحر الميت المعدنية فضلا عن المنجنيز الذى يقال بتوافره في جنوب البلاد . ويوجه الاهتمام إلى موضوع السياحة بقصد تنشيطها بحيث تصبح تجارة مربحة وما يلاحظ أن الصحف الأردنية تلوم إدارة البرنامج على البطء بل وتتهمها بالتراخي في العمل .

٣ - العراق

ما تكلفته الولايات المتحدة ٢٠٥٦٠٠٠٠

مقدار المساهمة المحلية ١٦٠٦٢١٠٠٠٠

عراقيون يجرى تدريبهم ٦٥

بفضل الموارد المالية التي يحصل عليها العراق من الشركات القائمة باستغلال الثروة البترولية ، وهى موارد نأمل أن تطرد الزيادة فيها ، أقدمت الحكومة على وضع وتنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية رصدت له ملايين الدنانير ويقوم المهندسون والفنيون الذين توفرهم إدارة النقطة الرابعة بالتعاون ، مع أضرابهم من أبناء الذين تلقوا علومهم في الجامعات الأجنبية ، في تصميم مشروعات الري والصرف وإنشاء الطرق . ولدى الحكومة برنامج سارت في تنفيذه بقصد اسكان

١٠.٠٠٠ أسرة في أراض تملكها الدولة ، وقدمت الإدارة عددا من الخبراء في مسائل استصلاح الأراضى ودراسة التربة وبناء المساكن الريفية والتنظيم التعاونى . وكذلك تساهم ماليا في مشروعات لتحسين الصحة العامة وتوفير الخدمات الثقافية .

٤ — المملكة العربية السعودية

ما تكلفته الولايات المتحدة ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال ،
مقدار المساهمة المحلية ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال
سعوديون يجرى تدريبهم ٣٠

أن الهدف من جهود إدارة النقطة الرابعة هو مساعدة الأهلىن الذين ما زالوا يعيشون فى ظل النظام القبلى على مواجهة الظروف الجديدة الناشئة من الثروة الضخمة التى يدرها عليهم البترول . وقامت بعثة مالية بالمعونة فى إنشاء إدارة نقدية وبذلك صار للمملكة العربية السعودية بنك للإصدار ونظام مالى ومصرفى ، ويجرى ضرب جنيهات وريالات جديدة من الذهب والفضة بدلا من العملة الأجنبية . ونظرا لندرة الماء مما يحول دون إمكانية التوسع الزراعى ، فإن الجيولوجيين يقومون بدراسة التربة وتعيين مواقع المياه الباطنية ، وكذلك توضع الخطة لعمل مساحة جوية . ويجرى كذلك الآن إنشاء معمل بالطائف لإنتاج الأمصال ، وأقيمت مدرستان ، كما بدأ العمل فى مد خط حديد « دمام - الرياض » إلى جده على البحر الأحمر ، وبذلك يرتبط الخليج الفارسى بالبحر الأحمر لأول مرة فى تاريخ هذه البلاد .

٥ — مصر

ما تكلفته الولايات المتحدة	٣٥٠٠٠ ر٢٤٣ ر
مقدار المساهمة المحلية	٤٢٥٢ ر٢٠٠٠ ر
مصريون يجرى تدريبهم	١٢٩

(١) طلبت الحكومة المصرية أخيراً فريقاً للبحث وإحصاء التقدم الصناعى والاقتصادى ، كما سيتولى بحكم عمله الكشف عن الامكانيات الوفرة لموارد مصر الطبيعية . وستقوم هذه البعثة بالتوصية ببرنامج طويل الأمد من أجل التنمية الاقتصادية ، وذلك فى حدود الموارد المالية التى يمكن للحكومة تديرها ، إلى جانب ما يمكن أن يساهم به التمويل الخاص . إلا أن الهدف العاجل لهؤلاء الخبراء ، بالتعاون مع السلطات والجهات المختصة ، ينحصر فى تحديد بعض نواح من التقدم الصناعى بحيث يكون فى الإمكان تنفيذها مباشرة ، ومن ذلك صناعات الحديد ومصائد الأسماك وإنتاج السلع القطنية (١) .

(٢) تعنى مصر الآن ، وبخاصة فى العهد الجديد ، بالتوسع الزراعى ومن أجل ذلك تردد الحديث كثيراً عن زراعة الأراضى الصحراوية . وتقوم إدارة التعاون الفنى الآن بإجراء التجارب اللازمة فى منطقة مساحتها ٥٠٠٠ فدان لزراعة مختلف الأعشاب ، واستوردت لذلك أنواعاً من تقاوى أعشاب الرعى من استراليا ونيوزيلند وأفريقية

(١) من تقرير للسفير الأمريكى إلى رئيس الحكومة المصرية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢

والولايات المتحدة ، فإذا نجحت التجربة هذا العام فإن النتائج لن تظهر إلى العيان قبل انقضاء فترة قدرها خمس سنوات على الأقل ، أى إلى أن تتوافر المرعى اللازمة لقطعان الماشية .

(٣) استحضرت الإدارة ١٠٠.٠٠٠ من أنواع الدجاج ، كجزء من برنامج يهدف إلى استيراد مليون فى خمس سنوات ؛ والغرض من هذا تربية أنواع جديدة تمتاز بلحمها ، من حيث النوع والمقدار ، وبيضها من حيث الحجم . ومن المشروعات التى تعزم الحكومة المصرية تنفيذها تنمية الثروة الحيوانية ومن بين الأساليب المؤدية إلى ذلك مكافحة الأمراض فى الحيوان ، وذلك بإنشاء نظام بيطرى سليم . وقد تعهدت إدارة التعاون الفنى بتقديم ١٠.٠٠٠ دولار من أجل توفير المعامل ولوازمها لإنتاج الأمصال اللازمة . وبهذه المناسبة نود أن نقرر أن وقاية وتنمية الثروة الحيوانية من أهم الوظائف التى ينبغى لمصر أن تضطلع بها ، وفى هذا يقول البكباشى عمر عبد المجيد دراز (١) :

(أن قيمة الثروة الحيوانية حسب الاحصاء الرسمى تزيد كثيرأعلى ١٢٠ مليوناً من الجنيهات ، كما أن منتجاتها تساوى ما يقرب من ٥٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً . وإذا ما اتخذنا خسارة الولايات المتحدة الأمريكية مقياساً لنا فى تقرير ما نفقده من ثروتنا الحيوانية بسبب

الطفيليات وأمراض الحيوان ، مع ما بين البلدين من اختلاف في البيئة ، وما تمتاز الولايات المتحدة به من التقدم العلمى والبراعة في رسم الخطط وتنفيذها بوسائل لا قبل لنا بها ، وإذا ما علمنا أن خسارة الولايات المتحدة في ثروتها الحيوانية قدرت كما ذكر في الكتاب السنوى لمصلحة الزراعة الأمريكية سنة ١٩٤٢ بتحفظ كبير بأنها توازى ١٠ ٪ من هذه الثروة ، وإذا ما علمنا أيضا أن هجان (عميد كلية كورنل للطب البيطرى بالولايات المتحدة) قرر أن هذه الخسارة لا يمكن أن تقل عن ٢٠ ٪ من قيمة هذه الثروة جاز لنا بكل اطمئنان أن نقدر خسارتنا السنوية بما يوازى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من قيمة هذه الثروة أى بما يوازى ٣٤ إلى ٤٢٥ مليوناً من الجنيهات سنوياً).

(٤) ومن المشكلات التى تعانىها مصر الخسارة التى تنشأ عن سوء

وسائل تخزين الفلال وتقدر سنوياً بنحو ٣ ملايين من الجنيهات ، وبذلك تضطر إلى استيراد أكثر من ١٠٠.٠٠٠ رطل من القمح فى السنة . ولهذا تعنى الحكومة ومجلس الانتاج القومى الآن بدراسة مشروع إنشاء صوامع ومخازن حديثة الطراز ، وهو مشروع قد تبلغ تكاليفه خمسة ملايين من الجنيهات . ولقد قام أحد خبراء النقطة الرابعة فعلاً بدراسات بهذا الصدد فى القاهرة والاسكندرية

(٥) وتدرس الادارة مع وزارة الزراعة مشروعاً يمكن أى فلاح

صغير من الحصول على جرار لحرث أرضه وبذلك يستبقى
الجاموسة أو البقرة التي عنده لغرض واحد هو إنتاج اللبن.
(٦) وفي ميدان الصحة العامة توسع مشروع إنشاء المراحيض
الذي وضعته إحدى مؤسسات روكفلر ، وأدت الأبحاث
إلى إيجاد نوع من المراحيض الصحية التي يمكن للفلاح أن
يحفره في بيته بنفسه . واستحضرت النقطة الرابعة ٦٠٠ من
الآلات اللازمة لأعمال الحفر ، على أن يتم إنشاء ٦٠٠٠٠
من هذا المرفق الصحي خلال عام واحد . والواقع أن تعميم
هذا المشروع سيؤدي إلى إنقاذ ٩٠ ٪ من الفلاحين
المصابين بمرض البلهارسيا .

وقد تخرج أخيراً الفوج الأول من الحكيمات التابعات
لمصلحة الفلاح بعد تدريبهن طبقاً لبرنامج مشترك بين النقطة
الرابعة والمصلحة ، وسيتم إلى التدريب حتى يصل العدد إلى
١٢٠ حكيمة .

(٧) وأخيراً نأتى إلى المشروع الخاص بمساهمة النقطة الرابعة بمبلغ
عشرة ملايين دولار في استصلاح ٨٠٠٠٠ فدان بمنطقتي
غرب الفيوم وأيدس ، مما أشرنا إليه من قبل (١) .
ونختم هذا الفصل ببيان رقمي :

(١) حدد لتوقيع الاتفاق الخاص بهذه المساهمة يوم الخميس ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ .

البلد	ما تكلفته الولايات المتحدة	مقدار المساهمة المحلية	عدد الوطنيين الذين يدربون
مصر	٣,٤٢٥,٠٠٠	٤,٢٥٢,٠٠٠	١٢٩
اتيوبيا	٢,٤٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٠
ايران	٤٣,٧٤٠,٠٠٠	١٦,١٧٠,٠٠٠	٢٣٠
العراق	٢,٠٥٦,٠٠٠	١٦,٦٢١,٠٠٠	٦٥
الأردن	٦,٤٥٦,٠٠٠	٥٣١,٠٠٠	٧٧
لبنان	٦,٥١٥,٠٠٠	٧٩٩,٠٠٠	١٠٩
ليبيا	٢,٧٧,٠٠٠	٩٢٩,٠٠٠	٣٠
المملكة العربية السعودية	١,٧٧٦,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٣٠

الفصل الثامن

انتقادات توجه الى برنامج

النقطة الرابعة

تحدثنا في الفصول المتقدمة عن نظام المعونة الفنية بوجه عام ، وعرضنا في قدر من الاسهاب النسبي إلى برنامج التعاون الفني الأمريكي من حيث الكثير من عناصره ونواحيه ، كما أشرنا إلى جوانب من نشاطه في بعض بلدان الشرق الأوسط . ولا يسعنا الآن إلا أن نتناول طائفة من الانتقادات التي توجه إلى هذا البرنامج ، إكالا للبحث وإيفاء للموضوع .

مردود الفسّاط :

حين تكلمنا عن أعمال إدارة التعاون الفني الأمريكي في بلدان الشرق الأوسط ، لا حظنا أن أعظم الاهتمام موجه إلى النواحي الآتية :

- ١ — الزراعة والرعي وتربية الحيوان ومصائد الأسماك .
- ٢ — استغلال أنواع من الثروة المعدنية .

٣ - الصحة العامة ومكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة .

٤ - مسائل السكنى والتعليم والتدريب المهني .

ولقد كان المستر أتشيسون صريحاً إذ قال فيما يتعلق بالأمم (والاعتبار الرابع هو الذي عبر عنه المستر بنيت تعبيراً قوياً في مذكرة تقدم بها ووصف فيها برنامج النقطة الرابعة بأنه «برنامج بسيط» ، وضمنها دعوة الإنسان للعودة إلى الأرض ومحاولة بناء نفسه بنفسه ، ولكنه يرمى أولاً إلى مساعدة الشعوب الأخرى على تنمية مواردها الغذائية ورفع مستواها الصحي وتحسين نظمها الثقافية . أن ثمانين في المائة من عمل برنامج النقطة الرابعة يقع تحت هذه البنود الثلاثة التي تضم مسائل التغذية والصحة والتربية . ومن أهم هذه البنود التي تحتاج إلى علاج سريع مسألة التغذية ، .

ومن المستحيل أن ننكر إطلاقاً أن من أهم ما ينبغي للأمم غير المستكملة لنموها الاهتمام به وهي بصدد النهوض الاجتماعي ، العمل على استغلال مواردها الزراعية والمعدنية إلى الحد الأقصى ، ورفع المستوى الصحي من مختلف النواحي فهذا يحل مشكلة الأمراض والضعف الجثامي مما لا بد من تحقيقه إذا أريد نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية ، وتعميم الثقافة في صفوف الجماهير لما لذلك من صلة وثيقة لا بالتقدم الاقتصادي فحسب ، بل وبالتطور الاجتماعي والارتقاء السياسي . ولعل هذا يفسر قيام تلك الوكالات المتخصصة المختلفة في نطاق هيئة الأمم المتحدة .

وأكثر من هذا فإن ميثاق المساعدة الفنية الذى تشرف عليه هذه المنظمة يوضح أن التقدم لا يعنى زيادة الدخل الوطنى فحسب بل يعنى كذلك إيجاد أوضاع أفضل لمعيشة جميع السكان على السواء ، كما تبين مادة أخرى منه أن الهدف الرئيسى ليس هو الثروة المادية بقدر ما هو تعميم الخير الاجتماعى والأخذ بيد الجميع (١) .

إن أحداً لا يمكن أن ينكر أن الدولة المتخلفة إذا أرادت السير فى طريق التقدم المادى والاجتماعى يجب عليها أن تأخذ بأسباب الثورة الزراعية الحديثة وأن تعمل على تحسين المستويات الاجتماعية والثقافية . ولكن الكثيرين يأخذون على برنامج النقطة الرابعة أنه لا يوجه القدر الواجب من العناية إلى ناحية التصنيع الذى يقيم الاقتصاديات القومية على أسس متوازنة ويعمل على تنويع عناصر استغلال الثروات الزراعية والمعدنية والمائية ، ويزيد من الدخول الأهلية ، ويحدث تحولات خطيرة باللغة الشأن فى الكيان الاجتماعى على غرار ما حدث فى البلاد المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . ويذهب البعض فى مجال هذا اللون من النقد إلى حد القول بأن إغفال الصناعة من جهود النقطة الرابعة سياسة متعمدة يراد من ورائها إبقاء البلدان المتخلفة وأشباهها متخصصة فى إنتاج

(١) الأمم المتحدة وبرامج المساعدة الفنية (من .طبوعات هيئة الأمم المتحدة ، يناير

المواد الأولية لتزود بها الصناعة الأمريكية ، أما محاولة رفع مستوى أهلها عن طريق الحرف الأولية إلى جانب تحسين المستويات الاجتماعية والثقافية ، فلكي تصبح أسواقاً طيبة لمنتجات البلدان الصناعية عامة والولايات المتحدة بوجه خاص .

ولقد تحدثنا في مثل هذه المسائل إلى البعض فكان جوابهم على النحو الآتي : —

(أولاً) إن من أخطر ما يعانيه سكان المناطق المتأخرة والمتخلفة سوء التغذية بشكل واضح كما تدل على ذلك الإحصائيات ، وهذا الضعف عائق جوهري في وجه أى تقدم اقتصادى واجتماعى ، كما أن استمراره مع بقاء الزيادة السريعة فى السكان والملاحظة دائماً فى أمثال هذه المناطق قمين أن يؤدى إلى إطراد الانهيار فى الطاقة الانتاجية للفرد ، مهما كانت الحرفة التى يمارسها .

وأكثر من هذا فإذا استمر إنتاج الغذاء متخلفاً عن التكاثر الطبيعى للأهلين ، فإن هذا الأمر مما يجعل المجاعات أكثر حدوثاً وأعظم خطراً ، وبخاصة فى أوقات الأزمات الدولية والحروب حين يتعذر الاستيراد من البلدان التى لديها فائض من الحبوب للإصدار ، ومن الأمثلة على ذلك الهند والصين وغيرهما . ولهذا الاعتبار نرى الأمم المتحدة ، عن طريق هيئة الزراعة والتغذية ، تعنى عناية فائقة وبمختلف الأساليب بما يؤدى إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية ،

وأن هذه الوكالة الدولية الطابع لتتوقع أن يصل إنتاج الدول المتخلفة اقتصاديا إلى الضعف في عام ١٩٦٠ وبذلك يتسنى لسكانها أن يحصلوا على أقل حد مقبول ولائق لمستوى المعيشة .

وإذن فحين تعنى النقطة الرابعة بموضوع زيادة الانتاج من المواد الغذائية فانها تستهدف تمكين البلاد غير المستكملة النمو من التغلب على أخطار المجاعات ، وتوفير مستوى لائق من المعيشة للسكان ، وتهيئة السبيل للقضاء على الأمراض الناجمة من سوء التغذية ، ووضع أساس قوى لزيادة الطاقة الإنتاجية للأفراد . وهذا ما تستهدفه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تماما ، بل إن هذا ما تفعله الدول الأخرى . فبرنامج السنوات الخمس الأول الذى بدأت الهند فى تنفيذه يرمى إلى زيادة واضحة فى إنتاج الحبوب ، ذلك أن المجاعة من أكبر الأخطار التى ما زالت تهدد هذا البلد ، ومن هنا نراها قبلت المعونة الفنية التى تمكنها من إدراك غايتها . ومصر ما زالت تعاني النقص فى إنتاج الحبوب حتى أنها تستورد مقادير وافرة من الخارج ، ولهذا وضعت سياسة لتوفير الغذاء سواء عن طريق تخصيص الأراضي المراد استصلاحها لإنتاج الحبوب ، أو العناية بالثروة الحيوانية ، أو تعميم تقاوى القمح المنتقاة ، أو نشر زراعة الذرة الهجين ، وبهذا تغلب على الأزمة كما توفر مبالغ من العملات الأجنبية يمكن الاستفادة منها بتوجيهها إلى عناصر إنتاجية أخرى .

(ثانياً) حقيقة أن بلاداً مثل الهند ومصر وإثيوبيا والعراق يمتن أهلها الزراعة من أقدم العصور ، ولكن الأساليب والنظم المتبعة في الاستغلال الزراعى ما زالت بدائية ، ومن هنا نلقى مجالاً واسعاً للتقدم حتى يمكن الاستفادة من هذا المصدر إلى أكبر حد ممكن . وهم يضرّبون المثل بالبلاد الزراعية المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ، بل إن الحال في مصر نفسها ليؤيد هذه الحقيقة بدليل أن الفلاح ينتج ما يكتفى ثلاثة أشخاص بينما يميله في إنجلترا ، وهى بلد لا تعد الزراعة فيه من عناصر الاقتصاد القومى الأساسية ، ينتج ما يكتفى ثمانية أشخاص . فإذا كانت هذه البلدان وأضرابها زراعية فعلاً فانها بأساليبها ونظمها تبذل ثروة جوهرية ، وإذن يتعين عليها الأخذ بأسباب الثورة الزراعية من مختلف عناصرها . وبمعنى آخر يجب أن تصل من حيث الأسلوب والنظام والانتاج وإنتاجية الفرد إلى درجة البلاد الزراعية الراقية . وهذا الأمر تترتب عليه نتائج بالغة أهمية لعل في مقدمتها زيادة الدخل الأهلى إلى جانب مثيلتها في دخول الأفراد المقيمين في الريف ، مما يؤدى إلى إرتقاء في مستويات حياتهم . وبعبارة أخرى إن الحكم على مدى تقدم البلد الزراعى ليس بممارسة الحرفة فحسب ، ولكنه بالطريقة التى يزاوّل بها الأهلون الزراعة ، أى أن العبرة بناحية «الكيف» .

فألهند زراعية وكندا كذلك ، ولكن الفارق بين الاثنين واضح وكبير بصورة تلفت النظر ؛ بل إن هذا الفارق ليمتد كذلك إلى العامل الانساني نفسه ، أى الفلاح ، سواء كان مالكا أو مستأجراً أو عاملاً .

(ثالثاً) أن إستقراء تاريخ الدول المتقدمة إقتصادياً واجتماعياً يدل على حقيقة بارزة ، وهى أن الانقلاب الزراعى أساس جوهرى لا بد منه لقيام حركة التصنيع ونجاحها ، كما حدث فى إنجلترا إذ بدأت الثورة الزراعية فيها منذ إبتداء القرن الثامن عشر بينهما ظهر الانقلاب الصناعى الحديث فى النصف الثانى منه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ، وذلك للأسباب الآتية : —

- (١) إن زيادة الانتاج من المواد الغذائية يساعد على توفير المقادير اللازمة لسكان المدن والمناطق الصناعية .
- (٢) إمكانية إستغلال الأرض على نطاق واسع فى إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة .
- (٣) إن الصناعة عند قيامها لا بد لها من سوق داخلية واسعة تمتص إنتاجها ، وبتقدم الزراعة يزداد الدخل ، وتتعدد المطالب ، كما ترتقى الأخيرة نتيجة التقدم الثقافى ، وبذلك تعظم المقدرة الشرائية باطراد فى القطاع الرئى ، الأمر الذى يكون ذا أثر طيب بالنسبة إلى الصناعة .

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين التطور الزراعى والتصنيع .
وهذا الاهتمام بالناحية الزراعية واضح فى برنامج المعونة الفنية الذى
تقدمه الأمم المتحدة ، وفى النشاط الذى يبذله خبراءؤها .

(رابعاً) إن تقدم الأمم لا يمكن أن يقتصر على النواحي المادية ،
سواء تمثلت فى الزراعة أو الصناعة ، وإنما ينبغى أن يشمل
الجانب الاجتماعى المتنوع من حياة الجماعة ، فلا أهمية للأمر
الأول بدون الثانى لأن بقاء الأخير على ما هو عليه كفى
لهزم الأغراض التى نرتجىها . إن البلاد المختلفة تقاسى أفدح
الأضرار من إنحطاط المستوى الصحى وانتشار الأمراض
المتوطنة والأوبئة . فى الهند وإيران المalarيا ، وفى مصر
البلهارسيا ، وكلها تفرض على الجماعة البشرية ضريبة ثقيلة
دائمة وتهبط بمقدرة الفرد على العمل والانتاج ، ولهذا يتعين ،
لا من الوجهة الانسانية وحدها فحسب ، بل ومن الوجهة
الاقتصادية كذلك ، القضاء على هذه العلل ، وفى أسرع
وقت ممكن . وأكثر من هذا يجب أن يشغل هذا الموضوع
مكان الأولوية من المشروعات الإصلاحية ، خاصة وأن
تكاليفها قليلة إذ ما قيست بنتائجها البعيدة الفعالة . ولهذا
نجد النقطة الرابعة وهيئة الصحة العالمية توجهاً اهتماماً كبيراً

إلى ذلك . فإذا كانت إدارة التعاون الفني الأمريكى تعنى بتطهير الآبار وحفرها وإنشاء المراحيض الصحية وتعميم استعمال المواد المبيدة للحشرات وتجفيف المستنقعات ، وتوسيع نطاق الحقن بالأمصال وإقامة المعامل اللازمة لذلك وزيادة الخدمات الطبية ، فإنها بذلك تسعى إلى تحقيق أغراض هى من صميم مشروعات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ؛ بل إنها من الأسس التى لا بد من وضعها أولاً ، ذلك أن المجتمع السليم البدن تتوافر له مقومات الارتقاء .

(خامساً) وهذه الاعتبارات نفسها تنصب على الجهود التى توجه إلى الثقافة وتعميمها بين الجماهير ، فالفلاحون والعمال من حصلوا على قدر كاف من ذلك كله أقدر على الإنتاج وتفهم الحياة وحسن التمتع بها . وأكثر من هذا فالتعليم هو وحده الكفيل بتمكين أفراد الجماعة من ممارسة حقوقهم ووظائفهم السياسية على وجه أصح ، وحمايتهم من الاستغلال والطغيان .

هذا ما يتحدث به أولئك الذين ناقشناهم فى الأمر . ولسنا ننكر أن الحجب التى أدلوا بها لها وجاهاها ، ذلك أننا فعلاً نؤمن بأن التقدم ينبغى أن يقوم على تطبيق الثورة الفنية فى مختلف ميادين الإنتاج ومنها الزراعة ، فضلاً عن توفير البيئة الصحية والثقافية والاجتماعية

المناسبة . ولكننا في الوقت نفسه نقول أن بلداً مثل مصر له ظروف قد تختلف عن غيره من البلدان . إننا لا ننكر تأخر النظام الزراعى وإنحطاط المستوى الإجتماعى وبخاصة فى الريف ، ولكننا نعلم فى الوقت نفسه أن الثورة الصناعية قد بدأت فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات قلائل ، وهى تتطور إلى الأمام منذ ذلك الحين ، بحيث نشعر بالاطمئنان إذ تقرر أننا قد اجتزنا مرحلتها الأولى . ولهذا ينبغي أن توجه إدارة التعاون الفنى الأمريكى إهتمامها إلى دعم وتنمية الصناعة بكافة عناصرها . حقيقة هذا العبء يقع علينا ، ونحن أول من يجب أن نهض به ، ولكن بما أننا نستعين بخبراء الإدارة فعليهم ألا يهملوا هذه الناحية ، وأن يجعلوا من خبرتهم الفنية معواناً على التصنيع بمختلف عناصره . أن البعض قد يتشكك مثلاً من ناحية قيام صناعة الحديد والصلب لأسباب يبدونها ، ولكن الأمر يستأهل دراسة أوسع لأنه وثيق الصلة بمستقبل البلاد .

وعلاوة على هذا ، فإننا نعترف بما قلناه من حيث أهمية ترقية الزراعة والتعدين ومصادر الأسماك والسكنى والصحة والثقافة ، وإن هذه كلها أسس لا بد من وضعها ، ولكن هذا لا يمنع مطلقاً من أن يسير التصنيع إلى جانبها ولو على نطاق صغير ، يكبر مداه باطراد . أن الدول سارت فى الطريق الذى أشرنا إليه ، وذلك بحكم الظروف ، ولكننا الآن فى البلدان التى لم تستكمل نموها ، نريد أن نستفيد من ثمار التقدم وأن نحاول اختزال الزمن ما وسعنا الجهد ؛ والخبرة الفنية تستطيع أن تفعل الكثير .

وحين نتحدث عن التصنيع لا نقصد الصناعات الاستخراجية وحدها ، وإنما نعني كذلك الأنواع الأخرى منها مما تيسر قيامه الظروف الطبيعية وغيرها .

الترافى والبطء :

ومن الانتقادات التي توجه إلى برامج المعونة الفنية ، سواء تلك التي تقدمها الأمم المتحدة أو غيرها مما تهيه الولايات المتحدة ، أنها بطيئة وتأخرها غير ملموسة نسبياً ، وهذا النقد تزخر به الصحافة الأردنية . ويرد أولو الشأن (١) على هذا بقولهم : —

(١) أن برنامج المعونة الفنية يجب النظر إليه على أنه طويل الأمد فهو لا يصنع المعجزات ولا يخلق بلداً بين عشية وضحاها ، ولكن له مهمة محدودة . إنه يتعاون مع الخبراء المحليين في الارشاد والتجارب ووضع الأسس ورسم نواحي الإصلاح ، والإصلاح عملية تتطلب وقتاً غير قصير ، وأموالاً غير قليلة قد لا تتوافر . فقد يمكن وضع نظام لبناء المساكن الرخيصة بالمدن والقرى ، ولكن تنفيذه يتطلب فترة طويلة نظراً لضخامته ، ولأن التحقيق رهين باعتبارات اقتصادية ومالية واجتماعية ، فضلاً عن قواعد الأولوية .

(٢) أن المعونة الفنية تنير الطريق وتوضح الوسائل التي تراها أصلاً ، فإذا ما تأخر تعميم الإصلاح فهي غير مسئولة عنه ، لأن هذا واجب الحكومات ذوات الشأن . لنفرض أن الخبراء ، أيا كان

(١) حدثنا بهذا بعض خبراء هيئة الأمم المتحدة .

مصدرهم . اقتنعوا بضرورة إنشاء مصنع سجاد وقدموا توصياتهم في هذا الشأن وحذبوا إنشاءه في أقرب وقت . إن واجبهـم ينتهى عند هذا الحد ، أما الباقي فليس من شأنهم ولا سلطة لهم عليه إطلاقاً .

ضآآة المساهمة :

ويقول البعض إن المساهمة التى تقدمها الإدارات ، الدولية أو الأمريكية ، المشرفة على تقديم المعونة الفنية ، ضئيلة لا تستأهل الضجة التى تثار حولها ؛ وهم يضربون المثل بأن ما تكلفته حكومة الولايات المتحدة بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط خلال الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٣) لم يتجاوز ٦٨,٩٢٧,٠٠٠ من الدولارات كما أن البرنامج الموسع لعام ١٩٥٠ رصدت له الأمم المتحدة نحواً من عشرين مليون دولاراً فقط ، وهذا الرقم الأخير فى نظرهم تافه . وكثير من هؤلاء يحاولون أن يبرروا وجهة نظرهم بالأحوال الآتية :

(١) المساعدات التى تقدمها هيئة الأمم المتحدة للاجئين فى كوريا مثلاً .

(٢) مشروع مارشال .

(٣) المبالغ التى تدفعها الولايات المتحدة إلى تركيا .

غير أن هذه المسألة تستأهل النظر والنقاش . ماذا يراد بالمعونة الفنية أيا كان مصدرها ؟ إن ميثاق البرنامج الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة يقول فى إحدى عباراته أن الهدف منها « معونة البلاد

غير المستكملة نموها ، على دعم إقتصادياتها القومية عن طريق العمل على ازدهار الحياة الصناعية والزراعية . ومساعدتها على النهوض بالحياة الاجتماعية بما يعود نفعه على جميع السكان فيها ، ، وذلك بتعيين الخبراء وإعداد المشروعات وتدريب المحليين . هذه هي الحدود الحقيقية للمعونة فهي أشبه بالبعثات التي ترسلها بعض البلدان أو تستقدمها على حسابها ؛ والفرق الأساسي هو أن الذين يقدمون هذه المعونة في شتى صورها يتحملون الشطر الأكبر من تكاليفها . فهي إذن ليست مالا يقدم ، وليست الأمم المتحدة أو إدارة برنامج التعاون الفني الأمريكي مصرفا للاقراض . على هذا النحو - كما أوضحنا - يجب منهم مغزى هذه المساعدات ، وينبغي ألا تحملها أكثر من معانيها الحقيقية .

أما محاولة التمثيل بالمعونة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى تركيا وبمشروع مارشال ، فلا محل لها إطلاقا ، لأن هذه المسائل تتصل بالاعتبارات السياسية أو الدولية وكذلك العسكرية ، وهذا لا علاقة له أبدا بموضوع المساعدات الفنية .

ونعود هنا فنقول إن المعونة الفنية من جانب الأمم المتحدة أو النقطة الرابعة شيء مستقل عن التمويل اللازم للمشروعات ، ولهذا الأخير أوضاعه وشروطه وظروفه ، وإذن ينبغي عدم الخلط بين الأمور حتى لا يساء فهمها على حقيقتها .

ما معنى هذا ؟

ولقد سمعنا نوعاً من النقد نعتقد أن له وجاهته ، وهو من أحد المصادر المصرية ، ذلك أن إدارة النقطة الرابعة قد خصصت لتجربة معينة ٦١,٠٠٠ دولار ومن هذا المبلغ المتواضع تبلغ مكافآت الخبراء ٤٣,٠٠٠ دولار ، وهو أمر يدعو إلى الدهشة والتساؤل ، لأن العكس هو الوضع الطبيعي . فإذا قيل أن ما يدفع لهم يتمشى مع مستويات الحياة الأمريكية ، ومع ما يتناوله أمثالهم من تبعث بهم الأمم المتحدة - وهو صحيح - فإننا نرى في هذه الحالة ، بالنسبة إلى المشرفين على هذا البرنامج ، أن يزيدوا المبالغ المخصصة للمساعدات الفنية حتى يتمكنوا من أداء العمل على الوجه الأكمل .

هذا عرض موجز لنظام المعونة الفنية بوجه عام وبرنامج النقطة الرابعة بصفة خاصة ، حاولت فيه بقدر ما لدينا من حيز صغير أن أوضح الموضوع من مختلف جوانبه ، وأن نورد الآراء المتنوعة .

وإننا لنأمل أن يكون هذا البحث الصغير دافعاً للغير على معالجة هذه المسائل التي برزت اليوم وراحت تكتسب أهمية متزايدة .

اتفاق عام

للتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة
بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

إن الحكومة المصرية من جانب وحكومة الولايات المتحدة
الأمريكية من الجانب الآخر .

إذ تحدوهما الرغبة فى التعاون على تبادل الدراية الفنية والخبرة
إبتغاء إدراك مستوى أعلى للتنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية
وإشاعة حسن التفاهم وطيب الإستعداد بين الدول .

وقد قبلت كتابتهما القرار رقم ٣٠٤ (٤) الذى أصدرته الجمعية العامة
لهيئة الأمم المتحدة فى ١٦ من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالموافقة على
قرار المجلس الإقتصادى والاجتماعى رقم ٢٢٢ (٩) الخاص بالمعونة
الفنية للتنمية الإقتصادية والمبادئ الأساسية لتقديم مثل هذه المعونة .
اتفقتا على ما يأتى :

المادة الأولى :

تتعهد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية
بأن تتعاون كل منهما مع الأخرى على تبادل الدراية الفنية والخبرة

وما يتصل بذلك من أوجه النشاط الفنى التى ترمى إلى المساهمة فى تحقيق التنمية المتوازنة الكاملة لموارد مصر الاقتصادية وطاقاتها الانتاجية .

المادة الثامنة :

توافق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على :

(١) أن تقدم — بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد — خدمات الخبراء الفنيين وأن تدفع مرتباتهم ومكافآتهم ، وكذلك نفقات انتقالهم من الولايات المتحدة وإليها .

(ب) أن تتكفل — بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد — بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة المصرية فى الولايات المتحدة على أن يشمل ذلك نفقات تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم فى الولايات المتحدة .

(ج) أن تقدم — بالقدر الذى سيتفق عليه فيما بعد — المعدات والمواد اللازمة لأداء عمل الخبراء على الوجه المستجوال لا يمكن شراؤها إلا بدولارات الولايات المتحدة .

المادة التاسعة :

لكى تتحمل الحكومة المصرية نصيبها عادلا فى نفقات البرنامج فإنها توافق على :

(١) أن تقدم ما يلزم من التسييلات المكتبية ومعدات المكاتب وأدواتها والسكرتيرين والمترجمين وما يتصل بذلك من المعونة الضرورية لنجاح تنفيذ المشروعات .

(ب) أن تدفع تكاليف الأراضي والمباني والتحسينات والمواد المحلية واليد العاملة اللازمة لتأدية عمل الخبراء على الوجه المنتج .

(ح) أن تدفع نفقات انتقال الخبراء ومواصلاتهم داخل مصر وكذلك نفقات انتقال المصريين المعيّنين بمقتضى الفقرة ب من المادة الثانية إلى الولايات المتحدة ومنها .

(د) أن تعين الفنيين الصالحين وغيرهم من الموظفين المصريين الآخرين ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع فني الولايات المتحدة .

المادة الرابعة :

تعمل الحكومة المصرية على تنسيق هذا البرنامج مع برامج التعاون الفنى الأخرى المماثلة فى مصر ، وتسهل علاوة على ذلك التعاون فى تبادل الدراية الفنية والخبرة مع الأمم الصديقة الأخرى التى قد يكون لها برامج للتعاون الفنى تماثل البرنامج القائم بمقتضى هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

جميع موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون فى مصر طبقا لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من :
(١) ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعى بالنسبة للمرتبات والمكافآت التى تدفعها لهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالنسبة لكل دخل غير مصرى يكونون ملزمين بأن يدفعوا عنه لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة الدخل والضمان الاجتماعى .
(-) العوائد الجركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم

الشخصية والمنزلية والمهنية ، بما في ذلك سيارة خاصة واحدة ، وذلك عند ما يقدم هؤلاء الموظفون شهادات بأن هذه الأمتعة والحاجيات معدة لاستعمالهم واستهلاكهم الشخصي أو لاستعمال أفراد عائلاتهم واستهلاكهم وتستحق الضريبة على مثل هذه الأشياء التي تستورد معفاة من دفع الضريبة إذا بيعت أو تم التصرف فيها في خلال ثلاث سنين . ولكن لا تستحق الضريبة إذا أعيد تصدير هذه الأشياء في خلال هذه المدة وتعفى من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد أية مواد أو معدات تدخلها في مصر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لهذا الاتفاق .

المادة السادسة :

تعمل حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية ومصر على أن تذاع في أوسع نطاق أهداف برامج التعاون الفني التي تنفذ طبقا لهذا الاتفاق ومدى تقدمها وتنشر الحكومتان كل منهما في بلادها كل مرة سنة على الأقل تقارير دورية عن برامج التعاون الفني التي تنفذ بمقتضى هذا الاتفاق . وتتضمن هذه التقارير بيانات عن استخدام الأموال والمواد والمعدات والخدمات وتبادل الحكومتان المعلومات فيما يتعلق ببرامج المعونة الفنية الأخرى التي طلبها أو يطلبها أحد طرفي هذا الاتفاق من البلاد الأخرى أو من المنظمات الدولية .

المادة السابعة :

إذا أريد تنفيذ مشروعات معينة طبقا لهذا الاتفاق يمكن الاتفاق كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعينين لذلك من قبل الحكومة المصرية وممثلي إدارة التعاون الفنى بالولايات المتحدة الأمريكية أو بين أى أشخاص أو وكالات أو هيئات تعينهم هاتان الحكومتان .

المادة الثامنة :

١ - يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من يوم تصديق الحكومة المصرية عليه ويبقى معمولاً به مدة ثلاثة أشهر بعد أن تعلن إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى كتابة بعزمها على إنهائه .

٢ - إذا رأت إحدى الحكومتين تعديل هذا الاتفاق فى خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة وبناء عليه تتشاور الحكومتان بقصد الاتفاق على التعديل .

٣ - يبقى ما قد يتفق عليه من الترتيبات الفرعية سارى المفعول بعد انتهاء هذا الاتفاق طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين .

٤ - هذا الاتفاق تكميلي ، ولا يفسخ الاتفاقات القائمة بين الحكومتين إلا فيما يتعارض منها مع أحكامه .

نص اتفاق الحكومتين

على تقدير امكانيات الصناعة بمصر

وننشر فيما يلي نص الاتفاق الذى تم توقيمه لتنظيم تقدير امكانيات الصناعة بين الحكومتين ، وهو :

اتفقت وزارة التجارة والصناعة نائبة عن الحكومة المصرية وإدارة التعاون الفنى نائبة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ما يلى :

المادة الأولى :

بناء على الاتفاق العام للتعاون الفنى الذى وقعت عليه الحكومتان المصرية والأمريكية فى القاهرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥١ اتفقت وزارة التجارة والصناعة التى يطلق عليها هنا « الوزارة » وإدارة التعاون الفنى ويطلق عليها « الإدارة » على هذا التنظيم بغرض القيام بمشروع لتقدير إمكانيات الصناعة فى مصر . ويخضع هذا التنظيم وكل نشاط يجرى طبقا له لأحكام الاتفاق العام للتعاون الفنى السابق الإشارة إليه . وتتعاون الوزارة والإدارة فى جميع مراحل تخطيط وإدارة ذلك المشروع .

المادة الثامنة :

هدف هذا المشروع هو التعاون مع الوزارة في تقدير الإمكانيات الصناعية في مصر ووضع خطة شاملة على مقتضاها لتنمية تصنيع البلاد ولهذا الغرض يجرى استقصاء النواحي الاقتصادية التالية :

(أ) موارد الخام

(ب) الأسواق الحاضرة والمحتملة وسائر العوامل التي تؤثر في التجارة الداخلية وتجارة الصادر .

(ج) وسائل النقل والمواصلات من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية

(د) القوى المحركة المتاحة والمحتملة من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية وغيرها .

(هـ) التسهيلات الصناعية القائمة والمحتملة .

(و) المقدرة الفنية والتنظيمية المتوفرة والمحتملة

(ز) مصادر رأس المال الاستثماري .

ويمكن استنادا إلى نتائج الاستقصاءات المتقدمة أن تعقد اتفاقات تكميلية لتنظيم وجوه نشاط أخرى تتعاون الحكومتان في تنفيذها لتنمية الإمكانيات الصناعية لمصر ومن ذلك

١ — بحث صناعات معينة لتقدير ما إذا كان التوسع فيها ملائما ولتشجيع إنشاء صناعات جديدة يكون إنشاؤها مجديا على أن يؤخذ في الاعتبار مصادر رؤوس الأموال وظروف الأسواق والمهارة الفنية والتنظيمية .

٢ — تزويد صناعات مختارة بالمعاونة الفنية بغية الوصول إلى أقصى إنتاجية لها واستخدام منشآت وما إليها كمصانع نموذجية ومراكز تدريب وتعقد مثل تلك الاتفاقات بين وزير التجارة والصناعة ومدير التعاون الفني في مصر .

المادة الثالثة :

توافق الإدارة على إيفاد جماعة من الفنيين والإخصائيين للمعاونة في تنفيذ هذا المشروع . وتعين الحكومة الأمريكية هؤلاء الفنيين والإخصائيين ممن توافق الحكومة المصرية عليهم . ومن المفهوم أن رعايا الولايات المتحدة الذين تتعاقد معهم الحكومة الأمريكية للعمل في البعثة يعدون موظفين بالحكومة الأمريكية بالمعنى المقصود في الاتفاقية العامة .

المادة الرابعة :

يساهم الطرفان في تنفيذ المشروع خلال مدة العمل بهذا الاتفاق على الوجه الآتي : —

١ — تؤدي الحكومة الأمريكية من وقت العمل بهذا الاتفاق إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ مرتبات أعضاء البعثة ونفقاتهم الأخرى وكذلك النفقات الإدارية التي قد تلتزم بها الحكومة الأمريكية في تنفيذ هذا المشروع بالتعاون . ولا يتجاوز ما تتحمله حكومة الولايات المتحدة من نفقات مقابل الخدمات التي تتعاقد عليها لهذا المشروع

مبلغ مائتين وأربعين ألف دولار . إلا إذا وافق مدير التعاون الفني الأمريكي في مصر صراحة على صرف مبلغ أكبر من المال المرصود للبرنامج ، ويكون التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإبقاء بعثة فنية في مصر بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ متوقفاً على توفر اعتمادات لهذا الغرض .

٢ — وتقوم الحكومة المصرية منذ العمل بهذا الاتفاق إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ بما يلي : —

(١) تختار أو تعين اخصائيين وفنيين وغيرهم من الموظفين حسب ما هو متفق عليه للتعاون مع البعثة الفنية .

(ب) تقدم السكرتيرية والمترجمين .

(ج) تهيء بقدر المستطاع المكاتب والأدوات اللازمة لها .

(د) تقدم وسائل النقل والمواصلات للخبراء في داخل مصر .

(هـ) تهيء بقدر المستطاع ما يلزم من خدمات المصالح الحكومية المصرية للقيام بالمشروع .

(و) تزود البعثة بما قد يكون لدى الحكومة من تقارير تراها نافعة لنجاح البعثة وتعاونها على الحصول على مثل تلك التقارير التي قد تكون لدى مصادر غير حكومية .

(ز) تعاون البعثة على الاتصال بالهيئات الخاصة المناسبة التي لها اهتمام مباشر بالتنمية الاقتصادية والصناعية في مصر .

المادة الخامسة :

تقدم البعثة مشروعا مبدئيا عن نتائج الاستقصاء والتوصيات التي انتهت إليها إلى وزير التجارة والصناعة وإلى مدير التعاون الفني في وقت واحد لاستطلاع تعليقاتهما ومقترحاتهما ، ولا يمكن إذاعة النتيجة النهائية لذلك الاستفتاء والتوصيات كلها أو بعضها إلا بترخيص من وزير التجارة والصناعة .

المادة السادسة :

تعمل الوزارة على أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما ترى أنه يشجع التوسع في التنمية الصناعية في مصر من نتائج الاستقصاء وتوصياته .

المادة السابعة :

ليس في أحكام هذا التنظيم ما يحد من حق الحكومة المصرية في استبعاد أى جانب أو ميدان من ميادين النشاط عن نطاق البعثة .

المادة الثامنة :

يطلق على هذا التنظيم « التنظيم الخاص بمشروع التنمية الصناعية » ويعمل به ابتداء من التاريخ المذكور في الفقرة الأخيرة منه . ويظل سارى المفعول إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ وإلى تاريخ انقضاء ثلاثة شهور بعد إخطار إحدى الحكومتين للأخرى بإنهاء الاتفاق .
« حرر من أصلين باللغتين الانجليزية والعربية » .

مطبعة السَّعَادَةِ بِمِصْرَ

A circular library stamp with a serrated border. The text "JAFET LIB." is at the top, "Circulation Dept." is at the bottom, and "- 5 MAY 2012" is in the center. A vertical line is drawn through the center of the stamp.

338.91:B26nA:c.1

البراي، راشد

النقطة الرابعة في الميزان

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017516

American University of Beirut



338.91

B26nA

General Library

